

الفصل التاسع

الهجرة والتعليم والتنمية

يمكن اعتبار التعليم الذي يقدم نيماء وراء حدود دولة ما ، جزءاً من أو امتداداً لنظام وطني للتعليم ؛ ويستطيع المواطنون أن يدربوا ، بل هم يتدربون بالفعل في الخارج للعمل في الوطن ويمكن للدولة أن تؤثر (في حدود) في مدى الدور صغر أو كبر الذي يمكن للتعليم الأجنبي أن يلعبه في العملية الكلية لتعليم المواطنين (انظر جدول ١ د ، عامود ٧)

ولا يزال التدريب في الخارج لدى عديد من الدول ، وبخاصة تلك التي يطلق عليها الدول النامية ، الوسيلة الأساسية لتعليم الوطنيين على المستوى الجامعي ؛ وتبعاً لذلك تشكلت السياسات تنظم الهجرة بقصد الدراسة (وتتضمن أحياناً تنظيم تأشيرة الدخول ، واستبدال العملة ، ومدة الإقامة إلخ) بما يوحي بأن الفوائد والمضار النسبية للدراسة في الخارج قد وزنت . ومع ذلك فإذا نظر المرء بعناية إلى معظم الخطط القومية للتعليم بالخارج أو تقييمات القوة البشرية ، يجد أن التعليم بالخارج قلما يكون متضمناً فيها مباشرة ، حتى عندما يكون ذلك هاماً من الناحيتين العددية والكمية ، فتقديرات الأفراد المدربين الذين سيكونون متاحين لأنواع خاصة من المهن ، وكذلك تقديرات التسهيلات التعليمية التي يجب أن تتوفر لإنتاج الموارد للبشرية ، المطلوبة ، قلما تدخل في اعتبارها حرية اختيار الهجرة بقصد الدراسة . وبالرغم من وجود محاولات لتقييم الاستفادة من موارد التدريب في الخارج ، فإن معظم هذه الجهود كانت مقيدة بالنظرة القصيرة إلى نوع الوظيفة التي يشغلها أولئك الأشخاص الذين رجعوا إلى الوطن بعد تدريبهم في الخارج لخدمة برامج معينة ، ولا توجد مقارنات بين هؤلاء وبين

الأشخاص المماثلين الذين درّبوا في الوطن ، في نطاق الجامعة أو الوظيفة وكذلك لا توجد مقارنات بين الإنتاجية في الوظيفة ، ونفقات الدراسة وفوائدها في الوطن ، وبين الدراسة في الخارج .

إن ما يعقد تقييمات الخطط التعليمية البديلة ، هو في الحقيقة أن التعليم ، سواء كان مكتسباً في الوطن أو الخارج ، يمكن الانتفاع به في الخارج ، بل كثيراً ما ينتفع به ، ويرتبط بكل خطة تعليمية ممكنة للهجرة فيما بعد . وبالرغم من أن آثار هذه الهجرة أو استنزاف العقول ، في التنمية قد نوقشت بقوة ، فإن مسألة إدماج خسائر (أو مكاسب) الهجرة ، في تقييم المعطيات المالية للتعليم ، لا تزال غير واضحة . ومن الضروري لفهم التفسيرات المتضاربة لمكاسب الهجرة وخسائرها ، واستطلاع طريقة ربط الهجرة بالتنمية في مختلف الأوضاع الوطنية ، أن نصنف المظاهر الكثيرة التي تتصل بالمشكلة وهناك بطبيعة الحال المعالجات الأكثر شيوعاً ، ولكراهية استنزاف العقول التي يمكن إهمال معظمها ، أما الأصعب معالجته فهي نتائج البحث التكميلية أو المتضاربة التي تنشأ من اختلاف أساليب معالجة موضوع استنزاف العقول (الأساليب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتاريخية والسكانية) ويتضمن كل منها مجموعة من الاعتراضات لما يشكل الخسارة أو المكاسب (٢) ونحن لا نستطيع معالجة كل ذلك ، في هذه المساحة الضيقة المخصصة لنا ؛ ومع ذلك فهناك خلاف في هذه الأساليب بين العلماء وبين الممارسين كما هو على سبيل المثال بين الاقتصاديين الذين سنشير إلى أساليبهم المتضاربة في هذا الفصل (٣) .

وإذن ، فشكلات الهجرة والتعليم والتنمية التي يشمها الموضوع الأعم والتي تتصادم عند قياس وتفسير النتائج الاقتصادية للدراسة في الخارج ، وما يتعلق بها من استنزاف عقول (غير العائدين) من الطلبة المغتربين ، يجب توكيد أهميتها ، فأولا يجب أن يقدم نموذج للهجرة يصنف فيه الأفراد

وفقاً لمكان التعليم والعمل ، ومن هذا النموذج تستخدم عدة طرق لفهرسة الهجرة بسبب عدم عودة الطالب المغترب للمقارنات المقدمة التي تربط بين عدم العودة إلى الوطن ومستويات التنمية . وبعد ذلك سنفحص تطبيق مفاهيم « رأس المال البشرى » ، على مقياس المكاسب والخسائر التي تحدث من جراء الهجرة ، وبوصفها مرتبطة بالخطط التعليمية البديلة وأخيراً سنقدم تعليلاً أو اثنين على مضمون ذلك بالنسبة لرسم السياسة . وتشير معظم الأمثلة إلى دراسة الأجانب في الولايات المتحدة التي يطلق عليها « بالوعة » ، تدفق الهجرة ذات المستوى الرفيع .

جدول المتحقين بالتعليم
فى المستوى الثالث فى الوطن وفى الخارج

جدول رقم (١)

المتحققون في الوطن وفي الخارج بالتمويل في المستوى الثالث (المالي) دول مختارة سنة ١٩٦٥ (١)

الدولة	المجموع المسمى للطلبة للتدريب والوطنيين (١)	الطلبة للتدريب (٢)	وطنيون يشملون بالخارج (٣)	مجموع الطلبة الوطنيين فقط (١)-(٣) + (٤)	مجموع غير المائدين (ب)	٪. أجنب (٢) ÷ (١)	٪. وطنيون بالخارج (٥) ÷ (٤)	خسارة في القوة البشرية (ج)	معدل في المائدين من الولايات المتحدة (د)
الولايات المتحدة	٥,٥٢٦, ٢٢٥	٨٢, ٧٠٩	١٣, ٨٦٣	٥, ٤٥٧, ٤٨١	—	١, ٥	٠, ٣	—	—
كندا	٢٨٣, ٩٠٧	١١, ٢٨٤	١١, ٣١١	٢٨٣, ٩٣٤	١, ٤٤٠	٤, ١	٤, ٠	٥٠	١٤, ١
أوروبا:									
ألمانيا	١١, ٩٢٧	٩٣	٩٧	١١, ٩٤٣	—	٠, ٨	٠, ٨	—	—
البحرين	٤٩, ٣٨٣	(٤) ٩, ٣٦٨	١, ١٧١	٤١, ٧٣٥	٧٥	١٩, ٠	٤, ١	١٧	٢٧, ٣
بلجيكا	٧٥, ٤٨٩	(٤) ٥, ٠٠٠	١, ١٤٦	٧١, ٦٣٥	٥١	٦, ٦	١, ٦	٧	٢١, ١
بلغاريا	١٠٠, ١٠٣	(٤) ١, ٠٤٨	١, ٠٢٨	١٠٠, ٠٨٢	—	١, ٠	١, ٠	—	—
تشيكوسلوفاكيا	(٤) ١٤١, ٦٧٨	٣ ٣٠٣	٢١٨	١٣٨, ٦٠٢	—	٢, ٢	٢, ٢	—	—
الدانمرك	(٤) ٤٣, ٧٣١	(٤) ٦٤٣	٥١٤	٤٣, ٦٠٣	٧١	١, ٥	١, ٢	١٦	٢٢, ٦
فنلندا	٣٨, ٧٧٥	(٤) ١٣٣	١, ٠٦٩	٤٩, ٧٢١	٤٢	٠, ٣	٢, ٧	١٠	٢٠, ١
فرنسا	(٤) ٤٥٥, ١١١	(٤) ٢٥, ٥٨٤	٧, ٢٧٠	٤٢٦, ٨٩٧	٢١٥	٧, ٨	١, ٧	٥	٢٢, ٨
(٥)	٢٧٣, ٠٩٩	٢٦, ٢٢٥	١٠, ٤٩١	٢٥٧, ٢٦٥	٨١٦	٧, ٠	٢, ٩	٢٢	٤١, ٤

(المليارات الانجليزية)

البلد	المدة	عدد السكان	مساحة الأرض المخصصة (هكتار)	إجمالي الإنتاج (مليون دينار)
البحرين	١٩٦٠-١٩٧٠	٢٥٠,٠٠٠	١٤٨,٥٩٠	١٤٨,٥٩٠
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	١٩,٥٢٨	١٩,٥٢٨
السعودية	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠١,٨٦٤	٣٠١,٨٦٤
عمان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٢٣,١١٥	٣٢٣,١١٥
قطر	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٤١٦	٣٠,٤١٦
الأردن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	١١,١٢٣	١١,١٢٣
العراق	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٤٩	٣١,٣٤٩
لبنان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
سوريا	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٢٨٨	٣٠,٢٨٨
اليمن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الكويت	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
البحرين	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
السعودية	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
عمان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
قطر	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الأردن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
العراق	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
لبنان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
سوريا	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
اليمن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الكويت	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
البحرين	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
السعودية	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
عمان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
قطر	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الأردن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
العراق	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
لبنان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
سوريا	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
اليمن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الكويت	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
البحرين	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
السعودية	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
عمان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
قطر	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الأردن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
العراق	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
لبنان	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
سوريا	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
اليمن	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الكويت	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
البحرين	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	٣١,٣٦٦
السعودية	١٩٦٠-١٩٧٠	٣٠٠,٠٠٠	٣١,٣٦٦	

تابع جدول رقم (١)
للاتحققون في الوطن وفي الخارج بالتعليم في المستوى الثالث (المالي) دول مختارة سنة ١٩٦٥

الدولة	المجموع السكاني للاطالبة المتربين والوطنيين (١)	الطالبة المتربون (٢)	وطنيون يتعلمون بالخارج (٣)	مجموع الطلبة الوطنيين فقط (١)+(٣)	مجموع غير المأهولين (ب) (٥)	٪ أجانب (١)÷(٢) (٦)	٪ وطنيون بالخارج (٣)÷(٤) (٧)	خسارة في القوة البشرية فهرس (ج) الفصدة (د)	معدل في المأهولين من الولايات
الولايات المتحدة	١١٠,٩٠	١٣,٠٦٠	٨٩٩	٢١٣,٩٠٣	١٦٨	٥,٨	٠,٦	٧	٢٢,٤
البريطانيا	٩١٠	١٨٦	١,٥٨٠	٢,٣٠٤	٨٨	٢٠,٤	٦٧,٥	٢١١	٧,٢
فرنسا	١,٩٠٣	٦٧٥	١,٦٠٥	٢,٢٢٢	٧١	٢٥,٥	٥٦,٧	٢٩٨	٢١,٨
ألمانيا	٢,٦٣٤	٦٤	٥١٧	٤,٧٧	٧١	١,٨	١٢,٧	١٧٤	٢٦,٦
سويسرا	٢,٦٧٣	٢٤٣	٤٠٦	٧,٨٣٦	٤٤	٢,٢	٥,٢	٥٦	١٧,١
هولندا	٢,٥٧٨	(٢) ١٨٠	٣٩٩	٢,٧٩٧	٢٩	٧,٠	١٤,٣	١٢٩	١٨,٤
إيطاليا	٢,٣٤٣	(٤) ٧٠	٦٥٧	٢,٩٣٠	٤٦	٢,١	١٦,٧	١١٧	١٦,١
اليابان	٢٢٥,٦٠٠	٢٥٤	٦١٦	٦,٩٦٢	٤٣	٢,٨	٨,٨	٦١	١٤,٩
كندا	٢,٦٣٤	٦٤	٥١٧	٤,٧٧	٧١	١,٨	١٢,٧	١٧٤	٢٦,٦
أستراليا	٧,٦٧٣	٢٤٣	٤٠٦	٧,٨٣٦	٤٤	٢,٢	٥,٢	٥٦	١٧,١
الهند	٢,٥٧٨	(٢) ١٨٠	٣٩٩	٢,٧٩٧	٢٩	٧,٠	١٤,٣	١٢٩	١٨,٤
باكستان	٢,٣٤٣	(٤) ٧٠	٦٥٧	٢,٩٣٠	٤٦	٢,١	١٦,٧	١١٧	١٦,١
الجزيرة العربية	٢٢٥,٦٠٣	١٣,٠٦٠	٨٩٩	٢١٣,٩٠٣	١٦٨	٥,٨	٠,٦	٧	٢٢,٤
لبنان	١١٠,٩٠	٨٢	٨٩٩	١١٩,٥٠٧	٨٣	٥,٨	٠,٦	٧	٢٢,٤

١٥,٨	٥٣	٦,١	١,٨	٢٠,٧	٣٩,١٥٧	٢,٣٨١	(٢) ٦٨٦	(٢) ١٧,٤٦٢
١٥,١	٥٠	٦,١	٢,٨	٣٦	١٢,٧٦٧	٧٦١	- ٣	١٢,٤٨٦
٦,٩	٢	٨,٠	٢,٠	٤٧٥	١,٣١٦,٢٣٢	١٠٠,٨٦٣	(٢) ٤,٥٤٠	(٣) ١,٣١٠,٠٠٠
٢,٠	١	١,٢	١,٠	٣٢	٢٣١,٥٣٤	٢,٨٩٧	٣٦٦	٢٢٩,٠٠٣
١١,٦	٨	٧,٢	١,٠	١٢	١٢,٤٣٩	٩٧٠	١٦	١٢,٤٨٥
١,٧	٦	١٢,٧	١,٠	٢	٢,٩٤٠	٥٠١	(١) ١٣	(٢) ٣,٤٥١
١٧,٩	١٨٩	٢٧,٥	٣,٠	٦٧٩	٣٥,٧٤٢	٩,٨٣٤	٩٢	٢٦,٠٠٠
١١,١	٢٨	١٢,٦	١,٣	١٠٣	٢٧,٣٦٦	٢,٧٢٤	١٠٢	(٢) ٢٤,٦٦٣
١٢,٢	٢٢	٨,٢	٢,٠	١٩٩	٢٣,٠٠١	٢,٦٢٦	٨٩٨	٢٠,٢٧٢
١٤,٦	٥٥	٨٥,٢	٦,٠	١٢	١٨,٦٣٩	١٥,٩٠١	١٧	٢,٧٥٥
١١,٨	٧٧	٣٥,١	١٠٣	٨٦	١٢,٧٩٦	٢,٢٤٩	١,٧٩٨	٢٠,٢٤٥
٥,٠	١٠٦	٦,٥٠	٣٥٤	٢٢	٢,٠٠٩	١,٦٨٢	(٢) ٢٤٢	(٢) ١,٥٦٨
١٥,٣	١٢	٢,٦	٣,٤	٦٠	٢١,٦٥٥	٧,١٠٠	٧,٤٨٨	٢١,٩٩٢
٨,٩	١٠	٤,١	٢,٦	٩٨	٩١,٦٠٠	٢,٧٢٧	٢,٣٢٥	(٢) ٩١,١٩٧
٩,٩	٦	٦,٦	١,٠	١٠	٢٢,٧٤١	٢٥٨	١٦	٢٢,٣٩٩
٢,١	٦	٦,٧	٨,٠	٧,٠	٦,١٥٧	٤١٠	٣	٥,٨٥١
١١,١	٥٦	٩,٢	٦,٠	٦,٠	٩٢,٥٢٨	٨,٦٦٠	٤٧٨	٨٥,٢٤٦
١٢,٦	٢١٤	١٢,٠	٢,٧	٢,٨	١٤,٦٢٥	٤,٨٢٦	(٢) ٣٩٠	(٢) ١٠,١٨٩

كوتيليا
 إكوادور
 شبه القارة الهندية :
 الهند
 باكستان
 صيلان
 الشرق الاوسط :
 أفغانستان
 إيران
 العراق
 إسرائيل
 الأردن
 لبنان
 المملكة العربية السعودية
 سوريا
 تركيا
 آسيا :
 بورما
 كوتيليا
 الصين (تايبوان)
 هونغ كونج

تابع جدول (١)

المتحقون في الوطن وفي الخارج بالتمهيد في المستوى الثالث (المالي) ذول مختارة سنة ١٩٦٥

الدولة	الجميع السككى للطابة المتربين والوطنيين (١)	الطابة المتربون (٢)	وطنيون يتعلمون بالخارج (٣)	مجموع الطابة الوطنيين فقط (١)+(٢) (٤)	مجموع (ب) (٥)	أجانب (١)+(٢) (٦)	٪ وطنيون بالخارج (٣)÷(٤) (٧)	خسارة في القوة البشرية (ج) (٨)	معدل في المتدربين من الولايات المتحدة (د) (٩)
اليابان	١,٠٨٥,١١٩	٨,٢٦٦	٤,٠٨٧	١,٠٨٥,٩٤٠	٢٨٩	٠,٨	٠,٤	٢	٨,٣
كوريا	١٤١,٦٣٥	١٠٧	٦,٩٨٨	١٤٨,٥١٦	٣٨	١	٤,٧	٢٠	١١,٥
ماليزيا	٨,٩٦٠	١٠٦	٦,٨٧٥	١٥,٧٢٩	٢٨	١,٢	٤٣,٧	٢٤	٧,٠
تايلاند	(٤) ٥٣,٠٢٧	٥٠	٢,٩٧٣	٥٤,٩٦٠	٦٥	١	٥,٤	١١	٢,٩
فيتنام	(٤) ٣٣,٤٥٧	٢٤	٣,٨٥١	٣٧,٢٧٤	٢٢	١	١٤,١	٨	٥,٥
جنوب إفريقيا	٥٣,٨٤٩	(٤) ٢,٩١٣	١,٤٧٥	٥٢,٤١١	٥٢	٥,٤	٢,٨	١٠	١٢,٥
الجزائر	٨,١٧٧	١,٨٧٣	١,٦٨١	١٠,٧٩٨٥	صفر	٢٢,٩	٢١,١	صفر	صفر
ليبيا	١,٩٣٦	١١٠	٧٥٢	٢,٥٧٩	٢	٥,٧	٢٩,٢	٨	٢,٠
الترب	٨,٩٩٦	٩٩٨	٢,٧٧٢	١٠,٧٧١	٨	١١,١	٢٥,٧	٧	٨,٥
السودان	٧,٧٠١	(٤) ٢٧١	٢,١٧٩	٩,٦١٩	٤	٢,٥	٢٢,٧	٤	٢,٤
تونس	٦,٢٣٠	٥١٩	٢,٥٩٢	٩,٣٠٣	٢	٨,٣	٢٨,٦	٢	٢,٥
مجموع الدول العربية	١٧٥,٢٤٥	١٦,٧٨٩	٢,٥٧٢	١٦٢,٠٢٨	١٠٥	٩,٦	٢,٢	٦	١٢,٥

شبه الصحراء الإفريقية:	١٨٨	٧٩	١١١	٢٢٠	صفر	٤٢,٠	٥٠,٥	صفر	صفر
بوراندي	١,١٦٤	٢٥	١,١١١	٢,٢٥٠	صفر	٢,١	٤٩,٤	صفر	صفر
المكرون	٢٩	٨	٧٨٢	٨١٣	صفر	٢٠,٥	٩٦,٢	صفر	صفر
داهوى	٢,٢٥٦	١١٥	٨١١	٢,٩٥٢	٨	٥,١	٢٧,٥	٢٧	٢,٠
اثيوبيا	٤,٧٨٨	١٥٨	١,٤٠١	٦,٠٣١	١١	٢,٣	٢٣,٢	١٨	٢,٧
غانا	٤,٧٨٨	(٤)٢٢	٥٥٨	١,١٢١	٢	٢,٨	٤٩,٨	١٧	صفر
غينيا	(٤)٥٨٥	(٤)٢٢	٥٠٥	١,٢٤٣	صفر	٥٢,٩	٤٠,٦	صفر	٠,٦
ساحل المايك	(٤)١,٥٦٦	(٤)٨٢٨	٥٠٥	٤,٧٩٣	٥	١٤,٤	٥٠,٨	١٠	٢,٠
كينيا	(٤)٢,٧٥٨	٢٩٨	٢,٤٣٣	٩٩٦	١٠	٨,٨	٢٧,٢	صفر	صفر
ليبيريا	٦٦٥	(٤)٦٠	٢٧١	٥٦٦	صفر	٤,٦	٢٤,١	صفر	صفر
مدغشقر	٢,٤١٨	١١٢	٧٣٤	٣,٠٤٠	١	٠,٤	٢,٣	١٣٨	٦,٧
موزمبيق	٥٥٥	٢	١٣	٥٦٦	٢١	٢,٢	٢٠,٦	١٨	١,٥
نيجيريا	٨,٢٣	٢٠٤	٢,٨٤٤	١٢,٥٧٣	صفر	٥٢,٢	٢٠,٩	صفر	١,٠
السنغال	٢,٧٥٥	١,٤٣٧	٢٤٨	١,٦٦٦	٢	١٩,٦	٢٨,٧	٢١	١,٧
سيراليون	٩٣٠	١٨٢	٤٧٣	١,٢٢١	٣	١٤,٨	٨٧,٧	٥٨	٣,٤
الصومال	(٤)٦١	(٤)٩	٣٧٢	٤٢٤	٩	٢٠,٢	٢٧,٨	١٠٩	٤,٣
روديسيا	(٤)١٣٩	(٤)١٢٩	٣١٠	٨٢٠	٩	٢٠,٢	٢٧,٨	١٠٩	٤,٣
نزاميا	(٤)١١٥	(٤)٦١	١,٤٧٧	١,٥٣١	٣	٥٣,٠	٩٦,٥	١٩	١,١
أوغندا	(٤)١,٢٢٧	(٤)٩٥٠	١,٦٨	١,٦٤٥	صفر	٠,٧,٧	٧١,٠	صفر	١,٥

(١) المصدر: كتاب الإحصاء السنوى ١٩٦٦، باريس: يونسكو، ١٩٦٧، عمود (١) أضيفت الأرقام من الصفحات ١٥٥ - ٦٩

(٢) جدول ٢، ١٠، التماثل في المستوى الثالث: المدرسون، والمتلاميذ، وعدد المتلاميذ، بالنسبة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، =

= أو من الصفحات ١٧٠ - ٢٠٢ (جدول ٢ - ١١ التعليم العالي : توزيع التلاميذ حسب ميدان الدراسة) العمودان (٢) و (٣) : أخذت الأرقام من الصفحات ٢٥١ - ٤ (جدول ٢ و ١٥ ، التعليم بالمستوى الثالث : عدد الطلبة المغتربين المسجلين وعدد الطلبة الوطنيين المسجلين بالخارج) .
(ب) أحصيت من : التعليم الدولي

Institute of International Education (IIE)
Census forms, Fall, 1964.

وللتفاصيل أنظر :

Myers, Robert G., "Study Abroad, and Migration of Human Resources", unpublished Ph. D. dissertation, Univeristy of Chicago, Department of Education, 1967, ch 3.

عزى معدل غير العائدين بين المستجيبين إلى غير المستجيبين ، وكذلك في تقدير العائد السكلى لغير العائدين . وإذا تماثل غير العائدين من مناطق أخرى وأضيفوا ، فإن أرقام عدد العائدين تتبع دراسة الولايات المتحدة .

$$(ج) \text{ فهرس القوة البشرية } = (٥) + (٤) \times ١٠٠٠٠٠$$

(د) أحصيت من : I.I.E. Census forms, Fall, 1964.

واستبعد غير المستجيبين من الإحصاءات . (هـ) وتشمل برلين الغربية .

(و) أحدث رقم قدمته هيئة اليونسكو للطلبة المغتربين في السويد كان في سنة ١٩٦٠ وهو ٩٥ و ١٠ .

وقد افترض ، لأغراض إحصاء عدد القوى البشرية الضائعة ، أن عدد الطلبة المغتربين المسجلين متساو تقريباً مع عدد الطلبة السويديين بالخارج ، والتسجيلات في عمود (١) معاده في عمود (٤) (ز) تشمل إيرلندا واسكتلنده .

(ح) أخذت الأرقام الخاصة بهابقي من كتاب يونسكو للإحصاء السنوى ، ١٩٦٥ مارس : يونسكو ١٩٦٦ ص ٢٥٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ . وفي عمود (٣)

المجموع السكلى لطلبة هابقي في خمس عشرة دولة هي : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، المانيا (الجمهورية الاتحادية وبرلين الغربية) ، إيطاليا ، اليابان ، أسبانيا ، سويسرا ، سوريا ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الدراسة بالخارج ، وعدم العودة واستنزاف العقول

نموذج الهجرة :

من الملائم ، لكي نربط مناقشة الدراسة بالخارج ، مقابل الدراسة في الوطن ، مع مناقشة استنزاف العقول في محيط التنمية الاقتصادية ، أن نقسم استنزاف العقول تقسيماً بسيطاً إلى عنصرين : هجرة الموهوب الذي أحسن تعليمه في الوطن (ويسمى أحياناً استنزاف العقل المدرب) ، وهجرة الموهبة عن طريق عدم عودة الطلبة المغتربين ويطلق عليها أحياناً (استنزاف العقل غير المدرب) (٤) ، وبهذا نربط بين موضوع الدراسة والعالة ، ويكون لدينا نموذج بسيط يتمثل في شكل (١) (٥) .

		مكان العمل	
		في الوطن بالخارج	
مكان التعليم	في الوطن	٢	١
	بالخارج	٤	٣

شكل (١) نموذج هجرة

تتكون المجموعة ، في الفئة الأولى من شكل (١) ، من جميع الأفراد الذين لم يهاجروا بقصد التعليم أو للعمل ؛ وتحدد الفئة مجموعة أساسية لغير المهاجرين يمكن أن يقارن بها الأشخاص المهاجرون ، أما الفئتان الثانية والرابعة فيمثلان عنصري استنزاف العقول : العقل المدرب ، وغير المدرب ، على التعاقب ، ويمثل أفراد الفئة (٣) كسباً محتملاً لعقل درس في الخارج (جزئياً على الأقل على نفقة دولة أجنبية) ، ثم عاد إلى الوطن للعمل .

ويمكن تطبيق الطريقة التصنيفية بصورة زمنية استرجاعية على الأفراد في القوة العاملة في الوقت الحاضر ، وفي هذه الحالة نحتاج إلى معرفة مستوى التعليم السابق ومكانه ؛ أو قد نأخذ كعينة لنا جميع الأفراد المسجلين حالياً في الوطن أو في الخارج ثم نستخدم التنبؤات مستقبل القوة العاملة لتكملة التصنيف ، ويؤدي النموذج نفسه إلى حساب المكاسب والخسائر في ارتباطها بكل من متربات التعليم والعمل ، وكذلك عمل مقارنات . ويمكن أن تحدد خسائر ومكاسب المواهب بطرق عدة ، أبسطها على أساس أعداد الأفراد في كل من الفئات ، ويمكن تحديد «قيمة» للأفراد في كل فئة من الفئات مثل قيمة «الأسمال البشرية»^(٦) . وسيكون تركيزنا على الفئة (٤) ، أي الدراسة في الخارج وعدم العودة إلى الوطن .

المنظور القومي والمقارن :

إن معظم المعلومات عن النماذج العالمية الخاصة بالهجرات الدولية بما في ذلك هجرة الطلبة ، مستمدة جزئياً من إحصاءات وطنية ، ولكن قلما يوجد حتى على المستوى القومي اتفاق على حجم الهجرة بما فيها الهجرة ذات المستوى العالي ، بل يبدو من المجال في معظم الأحوال حتى على المستوى الوطني الحصول على التفصيل الضروري بحسب الجنس والسن ونوع العمل الخ مما يعطى معنى للأرقام الإجمالية . وتظل الأبعاد العالمية بالنسبة لموضوعنا غير محددة ، على أحسن الفروض ، ومع ذلك يبدو أن معظم الباحثين يؤيدون الحقائق العامة التالية :

١ - لا يمارس حرية الهجرة غير نسبة ضئيلة من مجموع الأفراد في العالم ، ممن يدرسون في المستوى الجامعي (أقل من ٣٪)^(٧) ولكن هناك بوناً شاسعاً بحسب الدولة (انظر جدول ١ ، عمود د ، ٧) وبحسب مجال الدراسة ، ومستوى الدراسة .

٢ - هناك نسبة مئوية ضئيلة نسبياً من جميع الأفراد الذين يعملون في وظائف ذات مستوى رفيع يهاجرون عبر الحدود الدولية طلباً للعمل ، ولكن يوجد أيضاً اختلاف كبير بحيث الدولة والمجال والمستوى .

٣ - بالرغم من حدوث تدفقات من الهجرة ذات المستوى العالى بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية فإن التدفقات الأساسية (المتزايدة) تحدث من الدول النامية إلى الدول المتقدمة^(٨) .

٤ - ويبدو أن حفنة من الدول النامية هى التى تقدم معظم المواهب المهاجرة^(٩)

٥ - والولايات المتحدة هى الدولة المضيفة لمعظم الطلبة (١١٠,٠٠٠ أو أكثر)^(١٠) ، وبى المستقر الأخير لأكبر عدد من مهاجري المستوى العالى من المدرسين وغير المدرسين على السواء .

٦ - معظم مهاجري المستوى الراقى من الأطباء والمهندسين والعلماء^(١١) .

وفى حين أن مثل هذه الملاحظات عن تدفقات الهجرة العالمية قد تكون مفيدة كخلفية ، ومذكر ضرورى بأن الدول موجودة فى إطار عالمى ، فإن الاختلاف بين الدول يجعل وجهات نظر الدول الخارجية غير ذات معنى ما لم تشتمل على موازنات دولية عبر الوطن . فليس بكاف تقسيم العالم ، كما سيتضح فيما بعد ، إلى دول نامية ودول متقدمة .

ولنفرض مؤقتاً أن إحصاءات دقيقة بدرجة معقولة قد أتاحت لنا ، وسمحت بتصنيف فئات من المهاجرين وغير المهاجرين ذوى المستوى العالى ، على المستوى القومى بحسب نموذج الهجرة ، فحسب ذلك نصبح فى موقف الموازنة بين الخسائر والمكاسب العديدة عبر الوطن ؛ ومع ذلك يمكن عمل أسس عدة للموازنة ، وما يختار منها يؤثر بشدة فى النتائج التى نستخلصها ، مثل الخسارة أو الربح المصاحب للدراسة فى الخارج وعدم الرجوع إلى الوطن .

ولنتأمل الدول الافتراضية الثلاث (شكل ٢) ، وقد أجرى تصنيف في كل دولة للأفراد المسجلين حالياً بالتعليم العالى وفقاً لوضع التعليم والعمل ؛ وافترض لتيسير العملية إن كل دولة تدرب ١٠٠ فرد فقط على مستوى التعليم العالى (ومن ثمة يكون العدد في كل فئة تعليم - عمل ، نسبة مئوية أيضاً من العدد الكلى للسكان في تلك النتيجة) .

مكان العمل		في		في		في		في			
الوطن		الخارج		الوطن		الخارج		الوطن			
في	١	٢	٥	في	١	٢	٥	في	١	٢	٥
الوطن	٨٥	٢٠	٧٠	الوطن	٤٠	٣	٥٠	الوطن	٣	٥	٥٠
الخارج	١٥	٨٠	٣٠	الخارج	٦٠	٣	٥٠	الخارج	٦٧	٣	٥٠

الدولة (١) الدولة (ب) الدولة (ج)

شكل (٢) توزيع افتراضى للأفراد بين فئات التعليم والعمل لنموذج الهجرة

ربما يكون الترتيب النسبي (١) في شكل (٢) ، لدولة إفريقية لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الدراسة في الخارج (٥٥ ٪ يدرسون في الخارج = الفئة ٣ + الفئة ٤) ، ونموذج دولة ب أقرب ما يكون إلى الدولة المتقدمة في التدريب ، ومعظم قوتها العاملة في داخل الوطن (٩٠ في المائة = الفئتين ١ + ٢) ، ولكن تصدير المهارات بمعدل مرتفع نسبياً (٢٥ في المائة = الفئتين ٢ + ٤) . والدولة ج يمكن أن تكون دولة نامية مثل الهند ، أو ربما دولة مثل الأرجنتين التي تدرب معظم قوتها العاملة في الوطن (٩٠ في المائة في المثال) .

ولإذ ركزنا الانتباه في الهجرة من خلال المدرسين في الخارج (الفئة ٤) فلننظر إلى أسس أربعة لمقارنة الخسائر العددية عبر الوطن :

١ - إذا قارنا الرقم النهائي لغير العائدين في الولايات المتحدة ينتج في النهاية أن كندا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيران وتايوان والهند وهنغ كنج وكوريا أكثر خسارة (انظر شكل اعمود ه)

٢ - وتغير الصورة إذا قارنا معدل غير العائدين باستنزاف العقول الكلي ، (أى الفئة ٤ مقسومة على الفئة ٢ زائد الفئة ٤) ، كما يفعل الكتاب عندما ينظرون نظرة قصيرة إلى استنزاف العقول . ومن المفروض أنه كلما زاد المعدل كلما كبر سبب الإنذار بالخطر واشتد الألم فيما يتعلق بهاج الدراسة الأجنبية بوصفها معززة لاستنزاف العقول . وفي شكل ٢ يشكل الطالب غير العائد ٥٠ و ٢٠ و ٥٥ في المائة على التوالي من العدد الكلي لاستنزاف العقول بالنسبة لدول ا ، ب ، ج . والحاصل النهائي هو أن خسائر الدولة (ج) من غير العائدين « أكبر » من خسائر الدولة (ب) ؛ ولكن حتى لو سلمنا بضحة أساس المقارنة ، فإن هناك حالات ضعف يجب مراعاتها قبل انتزاع النتيجة .

أولاً ، سواء كان استنزاف العقول غير المدربة (غير العائدين) أكبر أو أصغر نسبياً ، فإن ذلك يتوقف جزئياً على وجود طرق أخرى مفتوحة للهجرة . وهناك « تناوب على التعاقب » بين استنزاف العقول غير المدربة والمدربة . وقرار الهجرة بقصد الدراسة بالنسبة لكثير من « الطلبة » هو قرار أيضاً بالعمل ؛ وكون الهجرة تحدث بسبب عدم العودة لا يتضمن أن الدراسة في الخارج تسبب الهجرة ، أو أن الدولة المضيفة تغري الطلبة الأجانب بطريقة ما على نطاق واسع بعد وصولهم ، ويجب بحث المدى الذى يكون فيه استنزاف العقل غير المدرب والمدرّب بديلين ، وتحت أية ظروف تحدث الاستماعة . وثانياً ، حين تكون هناك دولة لديها قليل من

التيسيرات أو ليس لديها شيء منها لتدريب الوطنيين على المستوى الجامعي ، فيستتبع هذا أن قليلا من استنزاف عقولها ذات المستوى العالى ، يكون غالباً تشكيلة نمت في الداخل .

ويجب ألا يدهشنا إذن ، أنه بينما يكون أقل من ٥ في المائة من جميع المهاجرين إلى الولايات المتحدة من الدول المتقدمة غير عائدين ، فإن ٤٠ في المائة من جميع المهاجرين من البلاد النامية يكونون غير مدربين عند وصولهم^(١٢) . ولسوء الحظ أن حكومة الولايات المتحدة والوكالات الدولية تستخدم مثل هذا الإحصاء للتعبير عن القلق للخسارة الكبرى التي تلحق بالقوة العاملة القادمة من الدول النامية في صورة طلبة أجنبي غير عائدين . ولكن النسبة المئوية الأكبر لا تدل بطريقة آلية على خسارة أكبر عن طريق غير العائدين ؛ والخسارة النسبية تتأثر بنوع خاص بالمنظور المحدود الذي يختار للنظر إلى غير العائدين .

٢ - والأمر الآخر ، وهو الذي يحتمل أن يكون أكثر حدوثاً ، ينطوى على النظرة إلى المكاسب والخسائر العددية النسبية الملائمة لغير العائدين لمقارنة معدلات ، غير العائدين من الطلبة المقيمين بالخارج من كل دولة . وللحصول على معدل ينسب عدد غير العائدين إلى العدد الكلي للطلبة المقيمين بالخارج دولة بعد دولة ، (نقسم المئة ٤ على الفئتين ٣ + ٤) . وفي الحالات الافتراضية في شكل (٢) ، تكون معدلات غير العائدين ٩ و ٥٠ و ٥٠ في المائة على التوالي للدول ١ ، ب ، ج . ومن المفروض أنه كلما ارتفع معدل غير العائدين زادت الخسارة النسبية الناجمة عن الطلبة المغتربين غير العائدين ، وكلما قلت رغبة الدولة في السعى إلى برنامج دراسي في الخارج لمواطنيها . وتحول الاهتمام من استنزاف العقول إلى تقييم الدراسة في الخارج بإدخال الهجرة في الاعتبار ، ويجب ملاحظة أنه حيثما تكون

« الخسائر » بالنسبة للدولة (١) أكبر منها بالنسبة للدولة (ب) وفقاً للمعدل السابق ، فإنها تنعكس عند استعمال نسبة غير العائدين .

ومن بين الدول التي لها طلبة في الولايات المتحدة ، دول ذات معدلات عالية نسبياً من الطلبة غير العائدين ، حسبت من أحصاء المعهد الدولي للتعليم ، عن الطلبة الأجانب وهذه الدول هي كوبا والأراضي المتخفضة هولندا وألمانيا الغربية وأيرلندا وإيطاليا وهايتي والنمسا والمملكة المتحدة من بين دول أخرى ، (انظر الجدول ١ ، عود ٩) . ونقع إيران بأعلى ثالث القاءة عند ترتيب الدول بحسب غير العائدين ، أما الهند وتايوان اللتان كثيراً ما تذكران على أنهما دولتان تعانيان خسائر جسيمة ، فتقعان بأسفل النصف الأول من الترتيب .

وليس من غير الشائع أن نسمع أن الخسائر المتسببة من عدم عودة الطلبة القادمين إلى الولايات المتحدة من الدول النامية « أكبر » من خسائر القادمين من الأمم المتقدمة . ومع ذلك فحين تربط نسب عدم العودة بالمتعمدة بمستويات دخل كل فرد ، فإن الارتباط المعتدل يكون طردياً لا عكسياً : معدلات غير العائدين من الطلبة بالولايات المتحدة أكبر بوجه عام بين الطلبة القادمين من دول أكثر تقدماً (١٤) .

ولكننا حتى إذا سلمنا بنسبة غير العائدين كأحد مناسب للمقارنة ، فتعوزنا المؤهلات ، لأن نسبة غير العائدين لكل دولة تختلف باختلاف مجال الدراسة ومستوى الدراسة . ونوع الإشراف وخصائص خلفية الطالب (١٥) وهناك مفارقات كبيرة بين العائدين وطبقات الأرقام الموجزة على المستوى القومي ، وترتفع نسبة غير العائدين من الطلبة الأجانب بالولايات المتحدة الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً ، ويعولون أنفسهم والطلبة الذين يحصلون على تأشيرة (F) ممن يدرسون في مستوي الدرجة الجامعية الأولى أو مستوى الدكتوراه في الفلسفة ، ونسبة غير العائدين أقل نسبياً بين الطلبة الذين تزيد

أعمارهم عن ٢٥ سنة ونحت رعاية الحكومات أو المؤسسات ، ويحملون تأثيراً تبادلاً (L) ويدرسون في مستوى الماجستير (M.A) ^(١٦) . ومن ثمة ، فمن المستطاع تنفيذ برنامج في الخارج بنسبة ضئيلة لعدم العودة ، وذلك بالتوفيق في اختيار الأشخاص وظروف الدراسة ، وإتاحة فرص العمل عند إتمام البرنامج في نفس الوقت الذي يكون عدم العودة مرتفعاً نسبياً بين الأشخاص الآخرين من نفس الدولة .

هناك انحراف آخر ينطوي عليه تفسير نسب الطلبة الأجانب غير بصورة مثال الدولة (١) في شكل ٢ ، ففي حالة الدولة (١) يكون معدل الهجرة عتب الدراسة في الوطن ، فئة ٢ مقسومة على فئة ١ ويضاف إليها فئة (٢) أكبر من معدل الهجرة عقب الدراسة في الخارج ، فئة ٤ مقسومة على فئة ٣ + فئة ١ . ومن الملاحظ في ظل هذه الظروف ، أن تكون خسارة الدراسة في الخارج أقل نسبياً من الخسارة المترتبة على الارتباط بالدراسة في الوطن .

وهناك نظرة رابعة لعدم العودة إلى الوطن يمكن استخلاصها بالربط بين عدم العودة والقوة العاملة ككل ، التي تدرجها الدولة في داخل الوطن وفي الخارج (الفئة ٤ مقسومة على ١ + ٢ + ٣ + ٤) ^(١٧) . وفي الشكل رقم ٢ ، يوجد شكل من الدول ا ، ب ، ج ، نفس النسبة من التسجيلات الكلية في الفئة ٤ ، وهي تبدو على قدم المساواة فيما يعبر عنه بفهرس «خسارة القوة العاملة» ، (انظر الجدول رقم (١) بمجموعة ٨) .

عندما يكون الدخل الخاص بكل فرد متعلقاً بعدم العودة ، ويستخدم فهرس «خسارة القوة العاملة» ، يحتفى بالإرتباط المعتدل الذي يوجد عند استخدام معدل عدم العودة ^(١٨) ، ويتغير نظام الترتيب تغيراً شديداً عما كان عليه عند وجود معدل عدم العودة . ويتفق مركز الدول بوجه عام من حيث تسلسل خسارة القوة العاملة ، اتفاقاً مباشراً طردياً مع الانطباعات التي كثيراً

ما يقال عن الخسائر النسبية الناشئة عن عدم العودة . ومثال ذلك أن إيران وتايوان ، تنتقلان إلى أعلى في الترتيب التسلسلي . ومن ناحية أخرى تظل الهند في مرتبة منخفضة^(١٩) ؛ أما الأراضي المنخفضة وألمانيا اللتان كانتا أعلى ترتيباً عندما استخدمت نسبة عدم العودة ، فيهبط ترتيبهما عند استخدام الفهرس الخاص بخسارة القوة العاملة .

ونرى من الاستطلاع السابق عن عدم العودة ، أنه يجب أن يكون من الواضح أن تفسير ما يمثل المكسب أو الخسارة لا يكون بصورة مباشرة ، وحتى الآن أولينا الاعتبار إلى أعداد المهاجرين وأعداد الأشخاص المدربين . ولا يقل، تعقد التفسيرات حين تنتقل من الأرقام إلى تقدير الأهمية بواسطة « القيمة » كما سنفعل في القسم التالي . وقد لا يبدو عدد المهاجرين النهائي الضخم ، أو قيمة رأس المال البشري الكبير المرتبط بالهجرة أكبر مما ينبغي حين يوضع في الوضع الملائم .

ولم تبذل محاولة في سبيل المقارنات بين الدول للتوفيق بين فوارق القدرة القومية على تشرب القوة البشرية المتعلمة ؛ والافتراض البسيط الذي وضع هو أن الأفراد الذين يعودون إلى الوطن سوف يستطيعون استخدام تدريبهم ومن ثمة ، فإن غير العائدين يمثلون خسارة ، ولكن حيثما توجد بطالة أو عمالة ناقصة بين المتعلمين يكون هذا الافتراض موضع شك . ومعدلات البطالة كثيراً ما تستخدم كوسائل تنبؤ بالهجرة ؛ وحيث يكون التحليل داخلياً ، وليس دولياً ، فإن التحرك من مناطق البطالة إلى مناطق العمل تعتبر هجرة مرغوباً فيها — فالهجرة تعمل على وضع القوة البشرية حيث يحتاج إليها ويقابل هذا التعليل نفسه بمقاومة على المستوى الدولي .

وهناك وسيلة بسيطة مختصرة للتقدير التقريبي للقدرة الوطنية على امتصاص القوة العاملة وربطها بالطلبة المغتربين غير العائدين إلى الوطن ؛ وقد عرضها ميشيل هرفي Michel Herve^(٢٠) . ولكي يتوصل هرفي إلى

ما يطلق عليه ، الطلب الحقيقي أو الفعال ، للقوة البشرية ذات المستوى العالى ، المسألة التى تمثل أدق مطابقة بين عدد طلبة الجامعة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، ودخل الفرد الواحد فى ١٠٢ من الدول ، ثم استخدم معادلة للتنبؤ بأعداد التلاميذ المنتظرة لكل دولة (أى عدد التلاميذ الضرورى لإشباع الطلاب الحقيقى لو أعطى مستوى الدخل لكل فرد) وأخيراً قورنت أعداد التلاميذ المتوقعة بأعداد التلاميذ الحقيقية لتحديد العدد الفائض ، (الحقيقى فوق المتوقع) أو العجز فى كل دولة .

ووجد هرفى ، كما كان متوقعاً ، أن كثيراً من الدول التى ظهر فيها فائض كبير ... كانت أيضاً هى الدول التى كثيراً ما كانت تذكر عند الكلام عن استنزاف العقول فى الولايات المتحدة ،^(٢١) وعلى سبيل المثال نجد أن الدول ذات الأعداد الفائضة الكبيرة من المتعلمين تضم الفلبين وتايلاند وكوريا والأرجنتين والهند ولبنان وسوريا . وتسمية الهجرة من هذه الدول التى يوجد بها زيادة ، أو إنتاج مفرط من القوة البشرية ، لا تبدو أنها تسمية ملائمة كما لو أن هناك نقصاً . والدول التى تواجه نقصاً وهى دول هجرات أساسية تعانى فيما يبدو من خسارة لاشك فيها مترتبة عن عدم العودة . ويطلق هرفى على مثل هذه الدول ذات النقص ، دول « الأزمة » . وبارغم من أنه من الواضح أنها تستطيع تشرب عدد من القوة البشرية من الذين يذربون ، فإن الوطنيين يواصلون الهجرة . والدول المرشحة لأن تكون دول أزمة - ونستعمل هنا تعريف هرفى - هى إيران وألمانيا الغربية وهائى والنرويج^(٢٢) .

واستخدم هرفى معياراً دقيقاً جداً يمكن بمقتضاه أن يحكم على «الخسارة» النسبية التى تلحق بالدول من هجرة الطلبة ؛ وهو لم يحاول «تقييم» المهاجرين على أساس نفقات تدريبهم ، أو على أساس مساعدتهم المحتملة لوطنهم الأم ، فمثل هذه التقييمات من الناحية المنطقية ، وكذلك ظروف الإفراط أو الزيادة

التي حددها هـ في يجب أن يرتبط معاً . ومع ذلك فإن وجود مثل هذه العلاقة لم يستقر بعد . وليس من الضروري ، أن ظروف العرض والطلب ، على القوة البشرية ذات المستوى العالي ترتبط بقرارات الهجرة أو ، بقيمة ، المهاجرين ، وربما تكون أكثر انحصاراً بظروف العرض والطلب على التعليم العالي .

ولنوجز القول قبل أن نسير قدماً : باستخدام نموذج الهجرة تحدد « الخسائر » الناجمة من عدم عودة الطلبة المغتربين بطرق عدة : (١) بالأرقام المطلقة (٢) بنسبة استنزاف العقول الكلية (٣) بالنسبة لعدد الطلبة المغتربين في الخارج (٤) بالنسبة للعدد الكلي من ذخيرة القوة البشرية المدربة في الوطن وفي الخارج . هذا بالإضافة إلى أن عدم العودة يتعلق بـ : (٥) « الطلاب النعلى » للقوة البشرية من المستوى العالي في الوطن الأم الذي يتحدد بالعلاقة بين أعداد التلاميذ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، وبين دخل الفرد ؛ والوسائل الثلاث الأخيرة لعدم العودة تستخدم في إقارنات بين الدول .

وقد أظهرت تفسيرات الخسائر بسبب عدم العودة ، أنها ليست سوى عمل مباشر لعدم الرؤوس ؛ وأنتجت المؤشرات المختلفة لعدم العودة اختلافاً شديداً في ترتيب الدول وفي طبيعة العلاقة بين الهجرة بسبب عدم العودة ، وبين دخل الفرد الذي كان يعتمد عليه في اختيار مؤشر عدم العودة ؛ ولم يظهر في تأويل الخسائر وفي تفسير الهجرة أن مستوى التقدم كان على جانب من الأهمية في تصنيف الشعوب بنوع خاص ؛ ويبدو أن ميلنا إلى تقسيم العالم إلى شعوب متقدمة ، لأغراض تحليلية وسياسية ، ليس مفيداً حين يعالج استنزاف العقول . ويوجد بين الشعوب « الآسيوية » اختلافات ملحوظة في الخسائر النسبية (وربما يكون ذلك أهم في معرفة سبب بقاء الطلبة) .

ومع ذلك فاستعراض تحليلات الخسارة النسبية التي تقدمها هنا في شكل

مخطط ، يلفت نظر المرء إلى الوضع المتواتر لكثير من الدول في الثلث الأعلى من جميع المسلسلات ، ومثال ذلك أن ثلاثة شعوب مثل هايتي وإيران والنرويج التي لا تربطها علاقة في الظاهر ، قد ظهر أنها تفقد مواهب بصرف النظر عن منظور التحليل المستخدم . أما النكهن بأسباب الخسائر الظاهرة في مثل هذه الدول الثلاث فتروكة للقارىء .

ولنلتفت الآن بعد الخلفية التي قدمناها ، إلى التعرف على النتائج الاقتصادية وتصنيف المكاسب والخسائر بسبب الهجرة على أساس رأس المال البشرى ، فبعملنا هذا نضيف في الواقع بعداً ثانياً هو القيمة ، إلى النموذج ونحدد القيمة بطريقة دقيقة للغاية .

خسائر الهجرة وقيم رأس المال البشرى^(٢٢)

ليس هدفنا حسم وجهات النظر الاقتصادية المتضاربة حول الخسائر المصاحبة للهجرة . فإن مثل هذا العمل ينطوى على نقاش طويل للتعريفات والافتراضات والأوضاع الفلسفية ، التي تدعم كلا منها بل ولا نرغب في جدال عنيف لنصرة طريقة ضد ، الأخرى من الطرق التي طبقها الاقتصاديون على البحث في الهجرة . فهناك أكثر من طريقة يمكن أن تكون صحيحة ومفيدة على السواء ، ويمكن مؤقتاً ذكر عدة اختيارات لا بد من علمها عند تقدير المكاسب والخسائر الاقتصادية بسبب الهجرة ، وإعداد القوائم هو وحده الذي ينذر القراء بالأخطار الملازمة للاحصاءات المقتضبة الناقصة التي نراها كثيراً في الكتابات المبسطة عن استنزاف العقول .

وسواء كان يظن أن صافي اربح أو الخسارة مرتبطة بالهجرة يتوقف على الوحدة المختارة التي يعتقد أن الأرباح أو الخسائر تخصها (فرداً أو مشروعاً أو شعباً أو العالم) ويتوقف أيضاً على تعريف الوحدة الملائمة (شعب ، يشمل مثلاً كل الأفراد الذين يقعون في داخل الحدود الوطنية عقب الهجرة

سواء كان يشمل أو لا يشمل المهاجرين الجدد أو هل ينطبق ذلك على جميع المواطنين السابقين أو المقيمين الوطنيين بصرف النظر عن مركزهم الراهن ودون إشارة إلى الحدود الوطنية ؟) ويتوقف أخيراً على المعيار الذى نحكم به على المكاسب والخسائر . ويعتمد المعيار المخار على ما إذا كان التركيز قائماً على النمو الاقتصادى (يصنف عادة تبعاً للمجموع الكلى للإنتاج القومى) ، أو على الرفاهية الاجتماعية (يستدل عليه عادة بما يحدث فى دخل كل فرد من السكان) ، أو على توزيع الدخل بين الأفراد أو بين الشعوب ، ويقاس إما بواسطة تضيق دى الدخل ، أو بنقله من مجموع إلى أخرى (أو على نقص تدفق المدخرات أو الضرائب . ويتوقف استخدام أحد هذه المقاييس بدل الآخر على الأهداف المقصودة من وراء القياس ، وأى معيار يتخذ ، يترتب عليه الاختيار بين وجهتى النظر الجامدة أو المتحركة (وقد يتضمن الاختيار قراراً ، إما بوضع تخطيط لطريقة اقتصادية فى المستقبل كما هى فى الوقت الحاضر ، أو كما يحتمل أن تكون ، وفقاً لأفضل التنبؤات التى يمكن تصورها) .

وسواء كان المظنون أن الهجرة يصحبها كسب أو خسارة ، فإن ذلك يتوقف على ما إذا كان المرء يسلم بأن الدخل كقياس معقول للإنتاجية (أى إذا ما كان يدفع للشخص مقابل الحد الأدنى من إنتاجه الحقيقى) ، وعلى الدرجة التى قد يكون فيها للأفراد المهاجرين تأثير كبير على عوامل الإنتاج الأخرى (أى ما إذا كانت هناك اقتصاديات خارجية ، أو معوقات اقتصادية مصاحبة لهجرة المواهب ، وليست ممثلة فى المكاسب والخسائر من خلال سجلات سوق العمل مثل نقص القيادات ، أو فقدان التوازن بين العمال المهرة وغير المهرة) ، وعلى ما إذا كان يظن أن نسبة من الادخارات لأولئك المهاجرين ستكون أعلى من الآخرين غير المهاجرين وفى هذه الحالة يهبط الاستثمار ؛ وعلى ما إذا كان المرء يسلم بالموقف الذى

سيتخذ المهاجر ، لا مقابل تعليمه (الذى دفعه وطنه الأم) فحسب ، بل ومقابل خصوبته وإنجابيه ، حتى لا تكون هناك مدعاة لأن يكفل أولئك الذين بقوا ، تعاليم أطفال الذين هاجروا ، وعلى ما إذا كان يظن أن المهاجرين يؤدون المالية العامة إعانات ترفهية بنسبة ضريبة الدخل التى يدفعونها ، أو بما يزيد عليها وعلى ما إذا كان الشخص يوافق على فكرة أن الطريق إلى الرفاهية القومية يمكن أن يأتى من المهاجرين المقيمين خارج الوطن . وقصارى القول أن التقديرات ستختلف تبعاً لما إذا كان الشخص يختار نظرة بعيدة المدى أو قصيرة المدى .

إن أكثر مؤلفات الاقتصاديين مدعاة للجدل النظرى وإمارة التفكير حول التدفقات الدولية لرأس المال البشرى ، هو كتاب « هارى جونسون ، وجروبل سكوت » ، (٢٤) ، وتؤدى آراؤهما وأساسهما النظرى فى اقتصاديات التجارة الدولية ، إلى التوجه نحو التدفق الحر للسلع والناس بين الشعوب . وبناء على افتراضاهما الاقتصادية التقليدية الحديثة وعلى تأكيدهما للرفاهية الاجتماعية مفاضة بحسب آثار دخل كل شخص ، يقيمان حجة معقولة ، وهى أن التدفق الطائى للهجرة بين الشعوب سواء للدراسة أو للعمل يشكل أفضل المصالح الاقتصادية للعالم .

وعلى الطرف الآخر من جونسون وجروبل وسكوت ، نجد « برنلى توماس وآخرون » (٢٥) ، الممؤلاء الكتاب نظرة قومية فى أساسها ينظرون بها إلى الفوائد الاقتصادية الخارجية التى يصعب قياسها . وهم يقدمون حججهم فى صورة حية ، وينقدون السوق الحرة وافتراضات التحليلات الهامشية ، ويؤكدون تأثير الهجرة على المستوى العالى فى كل من الإنتاج القومى وإعادة توزيع رأس المال بين الأفراد والشعوب وينتهون إلى أن الهجرة المستوى العالى وبخاصة بين الشعوب ذات الدخل المنخفض ، تؤدى إلى توسيع الشقة بين الأغنياء والفقراء ، وإلى تأخير التنمية الاقتصادية والإضرار بالموقف الاقتصادى العالمى .

ويركز اقتصاديون آخرون على أهمية أكثر من طريقة لتقدير المكاسب والخسائر المرتبطة بالهجرة الدولية ، ويؤكدون أن ميزان المكاسب والخسائر ، وكذلك الطرق المستخدمة لتقديرها ، يجب أن يعتمد على الظروف المعينة التي يواجهها المهاجر في بلده ومهجره . وإذا سلم المرء بإمكانية تعدد طرق المكاسب والخسائر ، فمن اليسير أن يتفق مع القول بأن التحليل الاقتصادي لا يوضح ما إذا كانت الهجرة تساعد الدولة أو تضرها ، (٢٦) .

وما دام من المحقق حدوث كثير من التغيرات نتيجة تسكين الاقتصاد لتحركات رأس المال البشرى (٢٧) ، فإننا لانهتم إلا بمجموع الخسائر والمكاسب لرأس المال البشرى بسبب الهجرة ، نجعلها في ما يلي :

تقديرات تكاليف الهجرة الدولية

هناك طريقة سهلة نسبياً لتقدير تدفقات الهجرة على أساس نقدي ، وهي تقدير تكاليف الإنتاج ، (أو استبدال) أولئك الذين هاجروا ، فتتحقق وفقاً لهذه الطريقة ، المكاسب القومية إذا أحرز الشعب بسبب الهجرة (وبتوفير التكاليف) رأس مال بشري يتكون في مكان آخر . ويحدث التعرض للخسائر القومية عندما يدفع الشعب من ماله لتكوين رأس مال بشري يحصل عليه الآخرون بدون ثمن .

ويحسب معدل تكلفة المهاجر العادي ، بمتوسط التدريب والخبرة في بعض الأحيان (كما يمثل تيار معين من المهاجرين) ثم يطبق معدل التكلفة على جميع المهاجرين . ونقتبس الآتي على سبيل المثال ، من تقرير لحكومة الولايات المتحدة عن استنزاف العقول : « إذا كان معدل تكلفة المهاجر ٢٠٠٠ دولار فإن الهجرة العلمية إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٧ المكونة من ٧٩١٥ شخصاً تمثل خسارة استثمارية تبلغ ١٥٠ مليون دولار ، تكبدتها الدولة النامية » (٢٨) .

ولم تكن العناصر التي يتضمنها معدل التكلفة وهو ٢٠٠٠ دولار

محددة في المثال ، ومن العسير إذن الحكم على المثال السابق استناداً إلى تلك النقطة وحدها . وبافتراض الصدق العام لطريقة التكلفة (سيبحث فيما بعد) ، فإن المرم يجب أن يبحث طريقة تحديد التكلفة قبل الانسياق في الموافقة على مثل هذا التقدير ، وقد ينظر إلى التكاليف أحياناً على أساس تقدير التكاليف التعليمية المباشرة ، مما يؤدي إلى تقليل إجمالي كبير لقيمة رأس المال البشري ، ومع ذلك فإن تقديرات التكاليف كثيراً ما تشمل تكاليف المناسبات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات الناشئة من اتخاذ قرار بالامتناع عن الدخول في دنيا العمل ، ومن ثم الامتناع عن كسب العيش بسبب مواصلة التعليم . ويحتمل كما أشرنا كثيراً من قبل أن يكون الامتناع عن فرصة كسب العمل مسئولاً عن أكثر من نصف التكاليف المرتبطة بمواصلة التعليم العالي . وهناك عنصر إضافي للتكاليف متضمن أحياناً في تقديرات رأس المال البشري — أى ما تتكلفه تربية طفل قبل أن يدخل إلى سوق العمل . واشتغال التكلفة على تنشئة الطفل وكذلك طريقة تقدير تكاليف التنشئة هما مسألتان قيد البحث . وهناك طريقة لمعالجة مشكلة التنشئة والإعالة ، وهي عمل تقدير يدخلها في حسابه وتقدير آخر لا يدخلها في حسابه .

هناك مسألة ثانية ربما تكون أكثر صعوبة يجب أن نثيرها عند تحديد تكاليف رأس المال البشري المتمثلة في المهاجرين ، وهي ما إذا كانت تكاليف المناسبة للتدريب ، وتكاليف الامتناع عن كسب العيش ، قائمة على بيانات من المهاجر أو البلد الأصل . ومن الواضح أن رقم النفقات وهو ٢٠٠٠٠ دولار ، الوارد في المثال ، يمثل في الولايات المتحدة نفقات تنشئة الفرد حتى يصل إلى مستوى تعليم المهاجر عند وصوله . ويبدو ذلك مناسباً إذا كان المرم يتكلم على أساس مكاسب الولايات المتحدة . أما إذا كان الكلام عن خسائر البلاد الأصلية كما هو الحال في المثال ، فإن أرقام التكاليف الخاصة بالولايات المتحدة يمكن أن تكون موضع جدل . والواقع أن تقدير ما هو مندمج ،

مع الأفراد مقاساً بنفقات تدريبهم ، لكن في الواقع أن يكون غير ملائم ، فسوق الولايات المتحدة يستطيع امتصاص المهارات المتضمنة والانتفاع بها ، ولكن الوطن الأم قد لا يكون قادراً على ذلك بصرف النظر عن الإنفاق المتضمن . وهذا الاحتمال يؤدي بنا إلى الأسلوب الثاني لتقييم رأس المال البشري .

تقديرات القيمة الحالية والهجرة الدولية

لقياس قيمة رأس المال البشري لشخص مهاجر ، على أساس القيمة الحالية . معناه أن نتساءل عما يمكن أن ينتظر منه (أو ما كان يمكن توقعه) لمساعدة المجتمع في المدة الباقية من حياته وفقاً لما سيدفعه المجتمع (أو ما يكون قد دفعه) مقابل خدماته ، أى بحسب المال المكسوب ؛ ويؤكد أسلوب القيمة الحالية على تدفق الخدمات في الانتفاع ، بالرأسمال البشري بدلا من التأكيد على نفقات الإنتاج ، رأسمال بشري .

وإذا ما تقررت التقديرات المناسبة للكسب المالى المتوقع عاماً بعد عام ، فإن إجراءات حساب القيم الحالية تكون سهلة نسبياً ؛ ويمكن خصم الأموال المكسوبة للتوقع من كسب العيش كل سنة من الحاضر حتى الموت أو التقاعد ثم تجمع القيمة المخصومة لكل سنة على طول هذه السنين . وعلى هذا يمثل كسب المال والعيش بقيمة دولار واحد ، ويدخل في الحساب أن الدولار متاح اليوم له قيمة في حياة المرء أكبر من الدولار في أخريات الحياة (٢٩) .

وإذا سلطنا بالقيم الراهنة بوصفها مقاييس مفيدة للرأسمال البشري في تقييم المهاجرين ، فيبقى أن نحدد الاتجاهات السائدة لكسب الأموال المناسبة طوال الحياة تحديداً تصورياً يمكن أن تحسب منه القيم الحالية .

ولسوء الحظ أن اختيار عملية التقدير المناسبة لتقدير المكاسب المالية

في المستقبل ، وتقدير نسبة الخصم المناسبة ليسا في سهولة عملية إجراء الحساب ، فالتقديرات حساسة في كل من الاختيارين . وأرقام كسب المال المتوقعة مستقبلاً مستمدة على وجه نموذجي من بيانات الإحصاء التي تبين الشخص المتوسط في كل عمر ، مع قدر معين من كسب تعليمي ، والواقع أن قطاعاً عرضياً من الحاضر يفرض على المستقبل .

إن دقة تقديرات كسب المال تعتمد على اختيار السمات التي تحدد كل مجموعة من الأشخاص ، المتوسطين ، المعروفة مكاسبهم المالية ، وهنا نلتقي في غير تردد بمشكلة التقسيم ، ولنفرض ، كما تبدو الحالة في الظاهر ، أن جوانب كسب المال تختلف بانتظام في فئات الجنس والعنصر البشري والتحصيل التعليمي والوظيفي ، فهل يكفي هذا على أساس الأشخاص « المتوسطين » في كل فئة ، ؟ لقد تناقشت في موقف آخر مع « باومان Bowman » ، في أن هذا لا يكفي — ما دامت الفروق في كسب المال المنتظر (أي بالقيم الراهنة) ستظل ذات علاقة بالاختلافات في نوع التعليم والخبرة^(٣٠) ؛ وتناقشنا في أن التقسيم بحسب مكان التعليم والعمل سيتناول على الأقل جزءاً من أمثال هذه الاختلافات ، لأن نوع التعليم والخبرة يمكن أن يرتبط بالمكان . وما زال ذلك أن التدريب الطبي والخبرة الطبيعية بوجه عام أرقى نوعاً في الولايات المتحدة منها في الفلبين ؛ وإذن فمن المحتمل كثيراً ، أن يتوقع (ويستحق) طبيبان من نفس السن والجنس والعنصر كسباً مختلفاً من المال ، لأن أحدهما ولد وتعلم واشتغل في أول الأمر بالولايات المتحدة ، فتقييم خسائره ومكاسبه إذن ، ومكان تعليمه وعمله ، يجب أن تدخل في الاعتبار . ويعود بنا هذا إلى نموذج تصنيف المهاجرين المعروف في شكل (١) .

إحلال النفقات في مقابل القيم الحاضرة

إذا وجدت في السوق ظروف توازن في الاقتصاديات النظرية ، فإن تقييم رأس المال البشرى بثمن بديل ، أو بمخضع نيم حالية يعطى نفس النتيجة ، ومع ذلك ، فإن افتراض ظروف التوازن يبتعد عن السؤال ؛ واستخدام طريقة أو أخرى لا بد أن يترتب عليه اختلاف .

وتياس رأس المال البشرى على أساس النفقات كوسيلة لتحديد الموارد التي ذهبت في صنع البشر تختلف كل الاختلاف عن استعمال تقييمات لتحديد المكاسب والخسائر بسبب الهجرة . إن أخطر التحريفات تحدث عندما تفوق تقديرات نفقات البديل أو التعويض ، القيمة الحالية . ومثال ذلك أن نفقات طبيب مهاجر من مدينة ياحدى دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة (أو تعليم بديله) قد تزيد كثيراً على قيمة عائد الخدمات الحقيقية التي يمارسها في السوق اللاتينية . وقد يكون هذا في الحقيقة أحد العوامل التي أدت به إلى الهجرة .

وإذا هاجر شخص مدرب ، فإنه يأخذ معه إنتاجه (وماله المكتسب) منذ اللحظة التي يهاجر فيها ، وإذا كان هناك توازن زمني بين وقت رحيله والوقت الذي يصبح فيه البديل المدرب متاحاً ، فإن الخسارة المؤقتة في الإنتاجية الناجمة عن هذا التأخير يجب أن تعتبر جزءاً من الخسارة الملزمة للهجرة^(٣١) . واستعمال نفقات البديل ليرفع خسارة هذا الرأسمال البشرى ؛ وعندما تطول أوقات التدريب يمكن أن يكون هذا الفرق كبيراً ما لم يعمل حساب عملية الاستبدال المستمدة في نظام التدريب^(٣٢) .

وإذا كانت حسابات القيمة الحالية من ناحية أخرى تعتمد على معلومات قطاعية مستعرضة ، وإذا كان القاطع المستعرض في نقطة ما من صعود الأسعار أو هبوطها ، فإن المظهر الجانبي من المكاسب النسبية من خلال الوظائف

(أو بين الدول) لا يكون ممثلاً للواقع ، ولا بد أن يتغير وتختلف الطلقات على مستويات معينة من المهارات (والتخصصات في داخل مستويات المهارة) فيما بين الزمان والمكان ؛ وفي تلك الحالة قد تكون النفقة كبديل لبعض القيمة الحقيقية ، أكثر دقة من القيمة الحالية المقررة بناء على نموذج محرف للمكاسب النسبية . والواقع أن التغيرات بين سنة وأخرى في الطلب على الأفراد من مختلف درجات وأنواع التعليم سيغير المجموعات الوظيفية الحاضرة والمستقبلية ، ومن ثمة القيم غير المحسوبة الفردية والكلية (٣٣) . وتوقف أهمية تباين الطلب على البشر على ما إذا كانت الفئات الوظيفية محددة تحديداً ضيقاً أو واسعاً ، وعلى ما إذا كان التحليل يهتم بالوظائف لا سيما المعرضة للتقلبات الدورية ، إذا تكون المشكلة صغيرة بالنسبة للتصنيفات العريضة للوظائف .

إن مظاهر المكاسب في الولايات المتحدة ، أوضح إلى حد ما منها في كوادور مثلاً ، حيث تتميز السوق بالاحتكار ، أو حيث تسيطر موازين الخدمة المدنية الجامدة التي لا ترتبط بالإنتاجية النسبية للأفراد ، أو حيث يكون للمكاسب في عمل معين توزيع مزدوج الشكل ، فلربما يكون من الضروري استخدام طريقة « التسعير الصوري » لوقف تيار المكاسب الذي يمكن أن تحسب على أساسه القيم الحاضرة (٣٤) . وبالرغم من أن جداول التجميع المنقطع على أساس الجنس والعمر والتحصيل المدرسي والعمل ، ومكان التعليم والمهنة ، والمكاسب المادية ، ليست بعيدة عن مسألة التحليلات الإقليمية التي تستخدم بيانات الولايات المتحدة الإحصائية ، فستبقى سنوات عدة قبل أن تتاح لمعظم الدول بيانات مماثلة (٣٥) .

وبجمل القول أن القيم الحاضرة فيها الكثير مما يستحق أن يوصى به من وجهة النظر التصورية باعتباره القياس الأمثل لمكاسب وخسائر الرأسمال البشرى بسبب الهجرة ، ولكن توفر أرقام النفقات التعليمية إلى جانب

العقبات العملية المرتبطة بمظاهر المكاسب الجانبية المستنتجة ، كثيراً ما يؤدي إلى اختيار نفقة فوق القيم الحاضرة لإعطاء قيمة لرأس المال البشرى للمهاجرين . ومهما كانت الطريقة المستخدمة فيجب على القارئ أن ينتبه للافتراضات والمصادر التي استمدت منها المقاييس .

قيم رأس المال البشرى وعدم عودة الطلبة المغتربين

يمكن توضيح الاختيارات التي يجب أن تعمل عند تقدير خسائر الرأسمال البشرى بواسطة توجيه سلسلة من الأسئلة لحالة افتراض من تايوان وعرض مجموعة من تقديرات الخسائر الصاحبة لعدم عودة الطلبة المهنود من الولايات المتحدة .

فنفترض أن طالباً تاوانياً متخرجاً في جامعة تاوانية يواجه صعوبة في الحصول على وظيفة . ومن الواضح أن العرض يزيد على الطلب بين الأشخاص الذين تعلموا تعليماً عالياً في تاوان ، ويقرر المتخرج التايوان الهجرة إلى الولايات المتحدة ، ولكنه يجد أنه لا يستطيع الحضور كمهاجر ، ولذلك يقرر الحضور رغبة في دراسات عليا (وربما ينوى البقاء باستمرار في الولايات المتحدة وربما ينوى العودة إلى وطنه) . ويحصل على دكتوراه في الفلسفة بعد ستة أعوام يكون خلال جزء منها حاصلاً على منحة دراسية من جامعة بالولايات المتحدة ، أو مستخدماً في الجامعة لبعض الوقت كمساعد باحث ، وبعد حصوله على درجة الدكتوراه في الفلسفة يمنح تأشيرة إقامة دائمة بدلاً من تأشيرة طالب إنه أصبح مؤهلاً حسب الفئة المفضلة للمهنيين ، فنريد أن نعرف أية خسارة في رأس المال البشرى لحقت بدولة تاوان ، وأي كسب حصلت عليه الولايات المتحدة من جراء الهجرة (٣٦) .

هناك أسئلة كثيرة يجب أن يجاب عليها : هل نضع قيمة للرأسمال البشرى للطالب عند وصوله إلى الولايات المتحدة ، أو بعد حصوله على الدرجة ؟

وهل نستعمل في حساباتنا الأساس المعمول به في تايوان أو للعمول به في الولايات المتحدة ؟ فإذا اتفقنا على الأساس التايوانى وقيمناه وقت أن غادر تايوان ، فهل نستخدم نفقات تعليمه في تايوان ؟ أو ، هل نضيف أيضاً نفقات الاغالة ؟ ، أو هل ننظر إلى ما عسى أن يكون قد قدمه من مساعدة كما تشير إلى ذلك المكاسب المتوقعة غير المحسوبة حالياً بفرض أنه لم يحضر إلى الولايات المتحدة ؟ فكيف نقدر المكاسب ؟ وإذا كنا نقدرها في وقت إتمامه الدرجة العلمية في الولايات المتحدة وننظر إلى ما كان يكسبه الطالب في تايوان عند عودته بمهاراته الجديدة ، فهل فصل إلى صافي نفقات تعليمه بالولايات المتحدة ؟ وإذا كان الأمر هذا ، فكيف نقارن بين احتمالات المكاسب في تايوان ، ونفقات الولايات المتحدة ، أى كيف نعتقد مقارنات نقدية دولية ؟ هل يجب أن نحاول إدماج نتائج خارجية ، كان يمكن أن يسببها غير العائد ، لو أنه عاد إلى الوطن ؟ وكيف ؟ .

كيف نوازن بتجميعنا خسائر ومكاسب رأس المال البشرى ، تقديرنا للحالة من وضع البحث بحالة طالب مماثل قرر بدلا من بقاءه في الولايات المتحدة العودة إلى تايوان في نهاية الأعوام الستة التي قضاه بالولايات المتحدة ؟

هل يتحول أساس تقديرنا لأعماله البشرى إلى أساس نفقات التعليم بدولار الولايات المتحدة ، أو إلى ما قد يكون قد حققه من كسب إذا كان قد دخل سرق العمل بالولايات المتحدة بدلا من مواصلة دراساته المتقدمة ؟

ويقدم د جوبال دورى Jopal Dorai^(٢٧) أسلوباً أكثر تحديداً إلى حد ما ، للخسارة في رأس المال البشرى التي تلحق بالهجرة ، من عدم رجوع الطلبة المغتربين من بين الهنود الموجددين بالولايات المتحدة والتي أحصاها على أساس القيمة الحالية . فقد احصى من الإعلانات التي نشرتها لجنة اتحاد الخدمات العامة Union of Public service commission ، عن فرص

للعمل والمربحات في الهند ، القيمة الحالية لما ينتظر من موارد للهنود المدربين في الولايات المتحدة الذين يعملون في الهند ، وأجريت حسابات منفصلة مع استخدام معدلات خصم ٥ و ١٠ و ١٥ في المائة ، وقام دورى بحساب بجمع المتعطلين من بين الهنود الذين تعلموا في الخارج ، وفصل حينما أمكنه ، الجامعيين من غير الجامعيين .

وقدر دورى القيمة الحالية لغير الجامعيين فيما وراء البحار بـ ٤٣٤٢٧ دولاراً و ٣٣٣٢٤ دولاراً و ١٤٢٠٠ دولاراً على التوالي بالنسبة لـ ٥ و ١٠ و ١٥ في المائة من المعدلات المخصومة . ولتقدير قيمة رأس المال للطلبة المغتربين غير العائدين ، أى الخسارة الاجتماعية التى تلحق بالهند عن الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٦ ، قام دورى بضرب كل تقدير للقيمة الحاضرة فى عدد غير العائدين فى كل عام مفترضاً أولاً أن جميع الطلبة غير جامعيين ثم افترض أنهم جميعاً جامعيون ، وقد أَوْضَحْنَا نتائج معدل الخصم ٥ و ١٥ في المائة بمجدول (٢) تحت عنوان " القيم الشاملة لرأس المال " .

ويتضح من مثال دورى أن معدل الخصم المستعمل تؤدي إلى فارق بارز فى تقدير الخسارة الكلية ، فقد تبدو المبالغ التى تنضمها كبيرة وبخاصة فى قيمة سنة ١٩٦٦ ، التى تظهر قفزة طويلة فى عدم العودة ، التى أعقبت التشريع الجديد الخاص بالهجرة سنة ١٩٦٥ ، ومع ذلك ، يجب أن نوضح أن الرقم الكلى فى سنة ١٩٦٧ للقوة البشرية العلمية والهندسية والطبية المهاجرة من الهند تقدر بنحو ٢ فى المائة فقط من النتائج الكلى من العلماء والمهندسين والأطباء فى ذلك العام ، وأن البطالة بين المتعلمين فى الهند ليست أسطورة (٢٨) .

يجب أن توضح القيم النهائية المقدرة لمساكن أو خسائر رأس المال البشرى بحيث ينظر إليها نظرة أقرب ما تكون إلى ما يجب أن تكون عليه نظرنا إلى الأعداد النهائية للهاجرين ، كما بحثنا ذلك آنفاً ، قبل أن تأخذ

القيم معنى . واقد أحصينا فقط في المثال الذى ضربناه عن الهند ، قيمة الفئة (٤) من نموذج الهجرة ، وذلك بحساب قيمة رأس المال البشرى لغير العائدين . والواقع أن الحساب يقول لنا القليل عن نتائج غير العائدين ، ولا يبصرنا بشيء معين فيما إذا كانت الدراسة فى الخارج سياسة حكيمة يجب أن تشجعها الهند أم أنها سياسة غير حكيمة ، ولا ينبغي أن نتخذ أرقام دورى أساساً لتقرر ما يجب أن تدفعه الولايات المتحدة كتعويض للهند عن خسائرها حتى لو طرحنا منها نفقات التعليم . وقصارى القول ، أن تفسير الهجرة على أساس اقتصادى ، وتحليل الخطط المحتملة فى السياسة الاجتماعية يحتاج إلى شيء أكثر من التقديرات المبالغ فيها للخسائر والمكاسب . ويجب أن تؤخذ بمنتهى الشك التقديرات الشائعة الشبيهة بالمنشورة على الصفحة التالية (جدول ٢) .

جدول (٢) قيم تقديرية لرأس المال، لسن ٢٠ سنة من الطلبة الهنود غير المائدين الذين يدرسون في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ مقدرة بالولولار (١)

السنة	عدد غير المائدين من الطلبة (١)	قيم رأس المال الكلي (ج)			
		متخرجون		غير متخرجين	
		مخصم ١٥ %	مخصم ٥ %	مخصم ١٥ %	مخصم ٥ %
١٩٥٨	٩٦	٥٨٩٤٤٩	٥٣٥٨٦٢٤	١٣٦٣٢٠	٤١٦٣٩٩٢
١٩٥٩	٧٤	٤٥٤٣٦٦	٤١٣٠٦٠٦	١٠٥٠٨٠٠	٣٢١٣٥٩٨
١٩٦٠	٦٩	٤٢٣٦٦٦	٣٨٥١٥١١	٩٧٩٨٠٠	٢٩٩٦٤٦٣
١٩٦١	٨٦	٥٣٨٠٤٨	٤٨٠٨٤٣٤	١٢٢١٢٠٠	٣٧٣٤٧٢٢
١٩٦٢	١١٤	٦٩٩٧٠	٦٣٦٢٣٦٦	١٦١٨٨٠٠	٤٩٥٠٦٧٨
١٩٦٣	٤٣٤	٢٦٦٤٧٩٩	٢٤٢٢٥٤٤٦	٦١٦٢٨٠٠	١٨٨٤٧٣١٨
١٩٦٤	١٥٨	٩٧٠١٣٤	٨٨١٩٤٠٢	٢٢٤٣٦٠٠	٦٨٦١٤٦٦
١٩٦٥	١٤٠	٨٥٩٦١٣	٧٨١٤٦٦٠	١٩٨٨٠٠٠	٦٠٧٩٧٨٠
١٩٦٦	١٠١٥	٦٢٣٣١٩١	٥٦٥٦٢٨٥	١٤٤١٣٠٠٠	٤٤٠٧٨٤٠٥
١٩٦٦ - ١٩٥٨	٢١٨٦	١٣٢٤٢٢٣٦	١٢٢٠٢٨٣٣٤	٣١٠٤٢٠٠	٩٤٩٣١٤٢٢

(١) = مأخوذ من كتاب « دورى جويان » :

Economics of the International Flow of Students: A cost benefit Analysis » Wayne State University, Dept. of Economics, 1967 (Mimographed).

(ب) عن السنوات من ١٩٦٢ — ١٩٦٦ : عدد الطلبة الهنود غير المأدين الذين سوا وضعهم من طلبة إلى مهاجرين في كل عام أما عن السنوات الباقية من ١٩٥٨ — ١٩٦١ ، فإن الطلبة غير المأدين قد حسبوا بنطبق النسبة ، طلبة — إلى — مهاجرين — تعديل التأشير مقابل العدد الكلى للمهاجرين في السنوات الأولى من ١٩٥٨ — ١٩٦١ . وكانت هذه العملية ضرورية لأن المعلومات الخاصة بتسوية جوازات السفر لم تكن متاحة في السنوات السابقة على سنة ١٩٦٢ .

ج : القيم الحالية المستخدمة لاستخراج تقديرات القيمة الكلية لرأس المال هي :

غير متخرجين	٤٣٤٢٧ دولار (خصم بمعدل ٥ ٪)
١٤٢٠٠ »	(خصم بمعدل ١٥ ٪)
منخرجون	٥٥٨٩٣ » (خصم بمعدل ٥ ٪)
٢٠٣٠٧ »	(خصم بمعدل ١٥ ٪)

ويجب أن يلاحظ أن دورى أخذ خطوة أخرى في إجراءاته في التقدير ، فبفرض أن ما خسرته الهند ليس إلا ذلك الجزء من المكاسب المستقبلية التي كان ادخارها واستثمارها ، فإنه ضاعف قيمة جميع رؤوس الأموال البشرية : ١١ و . ، وهو رقم يمثل نسبة التوفير بين الهنود ، وهذا أعطاء التقدير النهائي للخسارة الاجتماعية .

ملاحظات ختامية :

لقد ركزنا الاهتمام في حدود هذا الفصل على المسائل والتعقيدات المصاحبة لتقييم الهجرة ، إذ هي مرتبطة بالتعليم والتنمية أكثر من اهتمامنا بالإجابات المرضية عن «الصدق» ، ومن المحتمل التسليم مرعباً جداً ودون تحفظ بأى من «الحلول» الكثيرة «لمشكلة» استنزاف العقول ، ومعظمها قائم على أساس اعتقادات خاطئة ساذجة ؛ فأول واجب علينا إذن هو تجزئة المشكلة ، والنظر إليها من عدة زوايا ، بحث بعضها في هذا الفصل ؛ ويبدو أن النتيجة سلبية ، ولكنها مقدمة لبحث بناء أقوى لإعادة تكامل ممرفتنا وصياغة سياسة مستنيرة .

ويجب أن يكون واضحاً من البحث السابق أن الهجرة حتى بأعداد كبيرة نسبياً لا تعنى بالضرورة أن الشعب يقاسى استنزافاً عقلياً موهناً ، ويجب أن يكون واضحاً أن الاستنزاف العقلي لا يرتبط بسهولة بمستوى من التنمية القومية . ولما كان كل شعب يتميز بمجموعة ظروف فريدة ، فإن مسائل المكاسب والخسائر الناجمة عن الهجرة ، سواء كانت هجرة «مدرية» أو غير «مدرية» ، يجب أن تبدأ بفحص كل دولة بعد الأخرى ، إذ أن تصنيف الشعوب إلى شعوب متقدمة ونامية ليس بكاف .

وفوق ذلك ، فإن الواقع البسيط ، وهو أن كثيرين من الطلبة ، (أو حتى نسبة كبرى من الطلبة) الذين يدرسون في الخارج سوف يظلون في الخارج للعمل لا يعنى تلقائياً أن برامج الدراسة في الخارج يجب أن تخفض . إذ يجب أولاً أن نصنف البرامج ونفكر في الاختلافات بين غير العائدين والعائدين ، ونحدد أسباب عدم العودة ، ونقدر احتمال مساعدات العائدين مقابل غير العائدين ؛ وفي مثل هذا التقييم تكون مفاهيم الرأسمال البشرى مفيدة ، وميسرة المقارنات بين الفائدة والتكلفة بين برامج التدريب البديلة وبين

مختلف أنواع المديرين ، ويساعد منهم رأس المال البشرى على صياغة واختبار الافتراضات الخاصة باستجابة المهاجرين لحوافز المالية . وفي هذا المقال لم تستكشف هذه الاستعمالات الأكثر إيجابية لمفاهيم رأس المال والتي تطبق على الهجرة . وهناك سبب واحد للتأكيد على المؤهلات مع التحذير أنه بالرغم من أن مفاهيم رأس المال البشرى كما تستخدم في تحليل الفائدة والتكلفة ، وقد تكون مفيدة إلى أقصى حد ، فإن هناك خطراً في أن يساء استعمالها عندما تكتسب المكانة والسلطة المسلم بها كأساس ، والتسليم الأعمى يقطع جزءاً من الفائدة بقدر ما يقطع من تخطيط القرى البشرية .

ولما كان هذا هامشاً للامتحان النقدي لعدة طرق لتفسير الخسائر الناجمة عن الهجرة ، فيجب أن نضمنه كلمة أو كلمتين عن الاقتراحات التي أبديت للتخفيف من خسائر الهجرة . وتنبذ الاقتراحات أشكالاً كثيرة منها تعويض الخاسرين من الكاسبين ، وتشريع تقييدى يمنع الهجرة ، وجعل الدراسة في الوطن وفي الخارج أكثر دلائمة ، لحاجات الوطن الأم ، واختزال الفوارق بين البلد الأم والمهجر في حوافز الهجرة .

إن فكرة تعويض الشعوب الخاسرة مظهر خطير للمناقشات التي يقدمها العالميون ، الذين يقترحون أن شيئاً قريباً من المساواة الكاملة Pareto optimum ضرورى للحكم على حركة الهجرة ، سواء كانت للتعليم أو للعمل أو لكليهما . ويجب ألا يقتصر الأمر على التسامح فحسب ، بل ويجب أن تشجع الهجرة أيضاً ، إذا كان خير العالم يتضادف بها ، وإذا ، لم تكن هناك خسائر لا تعوض كنتيجة لها . وليس من العسير التسليم بالجزء الأول من العبارة ، أما الجزء الآخر فمسير ؛ وقد أوجزنا القول آنفاً في المشكلات التي يصحبها حساب الخسائر والمكاسب النهائية . ولكن لنفرض أن لدينا الإحصاءات الضرورية ، والطريقة التي نحسب بها مكاسب وخسائر الرأسمال البشرى ، فهل يتعين علينا حينئذ استعمال الحسابات كأساس للمدفوعات

التعويضية الرسمية بطريقة أشبه ما تكون بما تتبعه الدول الآن من تناول ميزان المدفوعات ؟ الإجابة على أحسن الفروض هي أن مثل هذه السياسة سابقة لأوانها ، وعلى أسوأ الفروض غير حكيمة ، فنحن لا نعرف بعد إلى أى مدى تجعل الأساليب التعويضية الأخرى الخسائر متعادلة الآن (مثل الأموال المحولة إلى الخارج أو نقل المعرفة ، أو زيادة الاتصال في المجتمع العلمي الدولي) ، وليس من المؤكد ما إذا كانت مقاومة هذه التدفقات معادلة تماماً للخسائر ، ولكن يوجد هنا مجال لإبتكارى يجب أن يعمل ، ولا نعرف كذلك أى تأثير لمشروعات الدفع التعويضى في السماح للدول بتصدير المتذمرين من مثقفىها والمنعيين من شبابها والزائدين من أطباؤها وغيرهم ، ومن ثم تأخر الإصلاحات الحقيقية التى يجب أن تنفذ . أما أن تزيد المدفوعات على كونها ترصية أو لا تزيد فهذه مسألة قيد البحث .

لقد أقنع البحث الشخصى ، المؤلف بأن القيود الشرعية في البلد الأصلى أو المهجر ليس لها غير تأثير هامشى على الخسائر الناجمة من عدم العودة وربما على هجرة المواهب ذات المستوى الرفيع بوجه عام . وما يمكن أن يكون ملائماً ومفيداً لتلطيف الهجرة الجماعية ليس فعالاً كالهجرة المختارة من ذوى التعليم العالى . كما أن نفقات الإلزام والقيود غير واضحة وقلما تدخل في الحسبان .

وبنظرة أكثر إيجابية نجد أن الدراسة التى تتم في الوطن وفي الخارج وتكون أكثر ملائمة لحاجات الوطن ، هى التى قد تخفف من الخسائر . ومع ذلك فإن الخطر موجود هنا في ربط البرامج ربطاً وثيقاً بالتغيرات المحتملة للقوة البشرية التى تصبح خاطئة (والتي لم تتضمن القوة البشرية المتاحة التى تعلمت في الخارج) . وإذا كانت الطرق الملائمة ، تربط الدراسة بالوظائف النوعية ، فحينئذ يتحول حجم الهجرة التى يمكن إنقاصها إلى درجة متطرفة لضمان العمل ، وفي هذه التحليلات وغيرها يصبح من أهم الارتباطات للعودة

إلى الوطن . ومع ذلك فمن العسير ربط الدراسة بالوظائف النوعية على نطاق واسع ، وفي تلك الحالات ، حيث تكون بطالة المتعلمين ماثلة ، فإن إيجاد وظائف معقولة للأفراد المتعلمين ليس بالأمر اليسير (٣٩) .

ولإنقاص الحوافز المتباينة بين البلد الأصلي والمهجر ، تكون الدعوة إليه أيسر كثيراً من تحقيقه فعلاً ، ومع ذلك فهذا هو المجال الذي يجب أن تبذل فيه أعظم الجهود ؛ ونحن آخذون في التعرف على أهم حوافز الهجرة . ويمكن في بعض الحالات أن يكون لوسيلة بسيطة مثل منح إعفاءات «جمركية» للأدوات المنزلية التي اشترت في الخارج تأثير ، ومع ذلك يكون الحافز إلى إليه الهجرة عادة وثيق الصلة بمظالم جوهرية في بنية الشعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد يكون من الضروري إعادة بناء المؤسسات . وهو عمل لا يمكن انجازه شيئاً فشيئاً .

وهناك مجموعة خطط متنوعة للحافز المالي يمكن أن تندرج تحت عنوان تضيق الفوارق ، وتشتمل على نوع من القرض الخاص بقانون الدفاع المدني (ويوفر هذا القانون المساعدات للأبراج المختارة للدراسة الجامعية بالولايات المتحدة) للدراسة في الخارج ، مع إعفاء جزئي ، وحين يعود الشخص بعد دراسته في الخارج . أو يبقى في الدولة متابعاً دراسته في الوطن لممارسة مهارته . وقد تكون الإعفاءات من الضرائب مفيدة ، وأوضح الاقتراحات هي التي تتضمن موازن مختلفة للمرتبات تحطم ما تتميز به جداول الخدمة المدنية الموحدة القياس من تأثير قوى على الترقيات المهنية .

ويجب فحص كل من هذه الاقتراحات التي ذكرت آنفاً ، فحصاً دقيقاً ، إذ يحمل كل منها نفقات مختلفة قد تفوق الفوائد المحتملة ؛ وينبغي أن تكون حسابات رأس المال البشري مفيدة في تحديد السياسات التي تنطوي على أكبر احتمال للتغلب على الهجرة كقوة تعترض ربط التعليم بالتنمية .

وحين نذهب إلى ما وراء الإحصاءات البسيطة التي تصف ضخامة عدد الطلبة المغتربين غير العائدين وارتباطاتهم ، وحين نرى غير العائدين في محيط أوسع للهجرة الدولية والاستثمار التعليمي ، يبدو لنا أننا لا نستطيع إلا أن ننفعل بالدور الإيجابي الذي تقوم به الهجرة للدراسة ، والمكان الثانوي الذي تحتله الهجرة من الصورة الشاملة بسبب عدم العودة . والنتيجة التي فصل إليها بعد حيرة بسبب متاهات رسم السياسة ، هي أن هناك في الوقت الحاضر جهوداً مبذولة ذات فعالية كالتدابير الحديثة التي اقترحت للتأكد من أن الدراسة في الخارج تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن ، وأن تظل النتائج السلبية لعدم العودة في مستوى معتدل . ومادام هناك متسع للتحسين ، فلا ضرورة لإتهام الشعوب الخاسرة أو الشعوب الكثيرة التي ترسل الطلبة إلى الخارج ، بعدم شعورها بالمسؤولية . وقد بذل اهتمام عام في البرامج الرسمية في مسائل الانتفاع أو العودة وعدم العودة . وحين تكون خسائر المواهب حقيقية ومحسوسة ، فإن الشعوب الخاسرة تستجيب ، ولا تكون استجاباتها دون نتائج . وفي حين تستطيع الولايات المتحدة مساعدة الشعوب المرسلّة مساعدة أكثر فعالية بالسعي إلى تحسين نتائج الدراسة في الخارج ، فلا يبدو أن المساعدة عن طريق وضع تدابير مقيدة للهجرة غير ملائمة أو مفيدة ، ويجب أن تحظى الأعمال الإيجابية التي تبدأ في مناطق الأصل ، بأعظم اهتمام وتأييد ، فالاستثمارات في الناس والمؤسسات يجب أن تفضل القيود القانونية .

ملاحظات :

(١) يعبر المؤلف عن شكره لشركة كارنيجي بنديوك لرعايتها بالبحث الذي يقوم عليه هذا الفصل ، كما أنني مدين لميري جين بومان Mary Jean Bowman لدورها في توضيح الأفكار المعروضة هنا . أنظر : Bowman,

Mary Jean and Myers, Robert J., « Schooling Experience and Gains and Losses in Human Capital through Migration », Journal of American Statistical Association Lxjj, No 319 (September 1967), 875-98.

وتستطيع أن تجد معالجة أكثر تفصيلاً لمعظم الموضوعات المتضمنة في كتاب

«Study Abroad and Migration of Human Resources» بعنوان Myers Roberty, G. University of Chicago, Department of Education, 1967. وهو رسالة دكتوراه في الفلسفة غير مطبوعة من

(٢) يمكن الاطلاع على مختلف المعالجات في مجموعات الكتب التي

تعالج موضوع «استنزاف العقول» بالرجوع إلى : Dedijer, S., and Svuenningson, L., Brain Drain and Brain Gain: a «Bibliography on Migration of Scientists, Engineers, Doctors and Students», Lund Sweden Research Policy Programme, 1967.

(٣) أنظر مثلاً : Adams Walter (ed.), The Brain Drain, New Yourk Macmillan.

(٤) يجب أن تنسب الكلمات «مدرّب» و «غير مدرّب» والنموذج ، كما عرضت هنا ، إلى Alan Bayer ، ومع ذلك ، فإن نفس التصنيف قد أنشأه في الأصل ، المؤلف وميرى جين بومان بقصد إدماج مكان التعليم والعمل في صورة إقرار لتقييم بدائل التعليم والعمل

Bowman and Myers, 890.

(٥) التصنيف وفقاً للتعليم والعمل ، ليس مجرد أداة لربط الهجرة والتعليم والعمل ، فهو يدل ضمناً على افتراض وجود اختلافات مساحية في نوع التعليم والخبرة ، وفي فرص العمل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الأفراد المهاجرين وتفسير تصرفاتهم .

(٦) يمكن أيضاً أن تحتل عملية التصنيف مكاناً في كل الفئات ، مثل الجنس والعمر والعمل ، أو . يمكن تطبيق النموذج على المجموعة الثانوية ، مثل المهندسين الذكور فوق سن العشرين .

(٧) أجرى الحساب على أساس أرقام اليونسكو المستمدة من :

« The Statistical Yearbook », 1966, Paris : UNESCO, 1967.

(٨) وللإطلاع على واحد من من أحسن التصنيفات ، عن تيارات

الهجرة إلى الدول المتقدمة ، أنظر : Brinley Thomas, «The International Circulation of Human Capital, Minerva, V, N. 4 (Summer 1967) 479 — 506.

United Nations General Assembly, 23 rd Session, (٩)
5 Nonember 1968. «Outflow of Trained Personnel from Developing Countries, Report of the Secretary General», A 17294, New York: The United Nations, 196٨, 5. Mimeograph.

Institute of International Education (I.I.E.), Open (١٠)
Doors New York : II., 1969.

(١١) تشير كلمة « علماء : Scientists » هنا إلى علماء الطبيعة أو الفيزياء
لتمييزهم من علماء الاجتماع .

(١٢) سأحذف كارها البحث في مختلف الأسس التي يمكن أن تستخدم
في تحديد عدم العودة مثل قصد البقاء في الخارج بصفة دائمة ، وتغيير الجواز ،
وطول مدة الإقامة في الخارج أو تغيير صفة المواطنة . ولست بحاجة إلى
القول بأن تحليل عدم العودة يعتمد إلى حد كبير على التعريف الذي يقع عليه
الاختيار . ومعدلات عدم العودة تتراوح بين ٥ و ٥٠ في المائة . ويمكن
تعليل جزء كبير من الحسابات المتضاربة على أساس التعريفات المستعملة ؛
وسيعرف عدم العودة في الفقرات التالية على أساس قصد البقاء الدائم
بالولايات المتحدة . وترتبط الإحصاءات المعروضة في هذا المقال بهذا
التعريف . وباستخدام إحصاء معهد التعليم الدولي I.I.E. عن الطلبة المغتربين
لسنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٥ ، أحصيت النسبة الشاملة لـ ١٦ في المائة عن تلك
السنة . ومن المحتمل أن يكون تقديراً بخساً ، ومع ذلك فإن النسبة الشاملة

ليس لها غير معنى ضئيل ؛ والحصول على تفصيل أوسع ، بما في ذلك مناقشة التحيزات ، أنظر د ميرز Myers في الفصول من ١ إلى ٣ .

(١٣) United States, Congress, House, Subcommittee on Government Operations, Hearings on the Brain of Scientists, Engineers, and Physicians from the Developing Countries into the United States, ٩٠th Cong., 2 nd Sess., 28 January [1968, Washington : U.S.G.P.O., 1968, 3,

(١٤) استخدام سجل البحث ونسبة العائد على أساس القصد في الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة : ع^٢ = ٢٦ ر لست وتسعين دولة ، ولا يشمل الترابط على السببية .

(١٥) وأهمية وضع الفروق في الاعتبار في حالات الدراسة عند عمل مقارنات عبر الوطن لعدم العودة يتضح أنه عند إجراء مجموعة من الارتدادات مع معدل عدم العودة كمتغير غير مستقل ، ومع حالات الدراسة بين طلبة من الدول الخاصة بكل من (الرعاية ، والتأشيرة ومستوى الدراسة) كمتغيرات مستقلة ، فإن أحوال الدراسة أنبأت بنسبة عدم المواطنين بدرجة كافية جداً (ع^٢ = ٠,٦٧) . وإضافة خصائص الدولة (مثل متوسط دخل الفرد) إلى الاغتراب كان لها تأثير قليل (ارتفعت ع^٢ إلى ٠,٧٥) وهناك دون شك تأثيرات قوية متفاعلة بين خصائص الدولة وظروف الدراسة التي يجب أن تصنف قبل استخراج النتائج .

(١٦) لقد أشرت في مكان آخر إلى أن الترابطات بين عدم العودة والمتغيرات الأخرى ليست سببية بالضرورة ، والواقع أن مثل هذه الأسباب ، التي تؤدي إلى عدم العودة ، كالزواج من فتاة من الولايات المتحدة ، أو حمل تأشيرة طالب بدلا من « تأشيرة ، التبادل . تتحول فتصبح غير هامة نسبياً حين ندخل في حسابنا عوامل أخرى مثل توفر العمل . أنظر : Myers Robert ، « Education and Emigration » Chicago : University of Chicago, 1969, ch, 7, 46, 47 نسخة مخطوطة لم تشر وأنظر : Ritterband, Paul,

The Non - returning Foreign Student : « The Israeli Case ».

Columbia University, 1968. وهى رسالة دكتوراه فى الفلسفة غير مطبوعة .

(١٧) تعزى عدم العودة أحياناً إلى قوائم التسجيل السككية ، وتعزى أحياناً أخرى إلى الرقم الكلى ، للمتخرجين ، ولا ينفى أحد الأمرين بالغرض تماماً .

(١٨) بالنسبة لسبع وعشرين دولة $E^2 = ..$ وباستخدام متوسط الدخل القومى .

(١٩) حتى لو افترضنا نسبة لعدم العودة بين الطلبة الهنود ، فإن الخسارة فى الولايات المتحدة أعلى كثيراً من البيانات المستمدة من معهد التعليم الدولى ، فإن الرقم فى فهرس خسارة القوة البشرية بالنسبة للهند يظل منخفضاً نسبياً .

(٢٠) Hervé, Michel E. A., « International Migration of Physicians and Students; a Regression Analysis », Washington D. C. United States Agency for International Development, Office of Programme and Policy Co - ordination, April 1968 نسخة محفوظة

(٢١) نفس المرجع 2 - IV

(٢٢) بناء على الأرقام التى أوردها هرفى ، كانت جميع شعوب جنوب الصحراء ، التى أتيح تقدير دخلها وتسجيلها ، دولاً ضعيفة ذات عجز فى ميزانيتها يبلغ على الأقل الرقم الحقيقى المسجل فى الوطن . ولم يدخل هرفى فى حسابه أن نسبة كبيرة من التسجيل الحقيقى من الطلبة القادمين من شعوب جنوب الصحراء هو تسجيل لما وراء البحار ، وهو يوافق على أن العجز المحسوب لهذه الشعوب يجب أن يقتطع إلى حد كبير ، لو أن الدراسة فى الخارج قد أخذت فى الاعتبار عند وضع المعادلة الأصلية الخاصة بمتوسط الدخل القومى والعدد الكلى للمتخرجين بالدراسة .

(٢٣) هناك طرق عدة يمكن استخدامها ، لتقييم ، المهاجرين ، ومثال ذلك أن دالان باير Alan Bayer ، قدر الحاصلين على الدكتوراه بالولايات المتحدة وفقاً ، لنوع ، المعهد الذى حصلوا فيه على الدرجة ، فوجد عند مقارنة قابليتهم للحراك بنوع التعليم الذى تلقاه المهاجرون ، أن أرقى نوع من الخريجين كان أكثر قابلية للحراك ، كما وجد أيضاً فى عدة مناطق من الدولة التى ظهرت كأنها خامرة لمواهبها أنه عند مقارنة الأرقام فقط ، أصبحت كاسبة عند إدخال النوعية :

ارجع إلى

Bayer, Alan, « The Interregional Migration and the Education of American Scientists » *Sociology of Education*, xli, N. (Winter 1968), 88 — 102.

(٢٤) أنظر مثلاً :

Johnson, Harry, An « Internationalist » Model, in Adams, 69—91 and Grubel, Herbert G., and Scott Antehony, « The International Flow of Human Capital, the Brain Drain, » *American Economic Review*, lvi, No. 2 (May 1966) 268 — 74 (Together with the discussion by Burton Weiswood, pp, 277 — 80 of the same volume).

Thomas, 479 - 506, Patinkin, Don, A « Nationalist » Model' (٢٥) in Adams, 92 — 108, and Shearer, John, « In Defence of Traditional Views of the « Brain Drain » Problem, *Exchange*, Fall 1966, 17 — 25.

Kindleberger, Charles p., « En igration and Economic Growth. (٢٦) *Enrico Nazziale del Lavoro*, Quarterly Review, September 1965, 235

(٢٧) كالتى تلازم التغيرات فى نماذج الاستهلاك والاستثمار ، بواسطة المؤثرات الإحصائية للسكان ، وبواسطة الأموال المحولة .

United States Congress, House, Committee on Government (٢٨) Operations, « Scientific Brain Drain from the Developing Countries goth Corg., 2 rd Sess., 1968, Report No. 23,5.

(٢٩) الخصم المكاسب عن عام (n) ، يقسم المرء فقط ، المكاسب المتوقعة (y) على القيمة $(1 + r)^t$ ، حيث تساوى (r) نسبة الخصم — عادة نسبة الفائدة التي يتوقع المرء كسبها في استثمار بديل ، ويمكن وضع القيمة الحالية لمورد الدخل في المستقبل حينئذ على الوجه التالى :

$$\sum_{t=1}^n Y (1 + r)^{-t}$$

وسوف لا نشرح هنا تعقيدات اختيار نسبة الخصم المناسبة .

(٣٠) Bowman and Myers, 879—84.

(٣١) هذه الحسارة بمعزل عن الحسارة التي يمكن أن تحدث نتيجة لجعله عوامل أخرى من الإنتاج غير صالحة مؤقتاً .

(٣٢) ومع ذلك ، إذا كان رأس المال البشرى ينتج بإفراط لدى يسمح بالاستبدال المستمر ، فهناك تكاليف مضمرة — التكاليف التي يرغب المجتمع أن يدفعها لتعاشي الاضطراب .

(٣٣) Wilkinson. Bruce W., Studies in the Economics of Education, Occasional Paper No. 4, Ottawa : Canada Department of Labor, Economics and Research Branch, 1965, 19.

(٣٤) توجد طرق عدة ، فضلاً عن بيانات الإحصاء التي تستخدم في جمع المعلومات عن المكاسب التي يمكن أن يركب منها الصور الجانبية : ملفات الصرائب ، الإعلانات عن الوظائف ، عمليات مسح سوق العمل ، وسجلات المنظمات والاستفتاءات الخاصة .

(٣٥) من أكثر مصادر الولايات المتحدة النافعة لتطبيق الطرق السابقة ، « نشرة » المؤسسة القومية الحديثة للعلوم :

National Science Foundation Publication, Characteristics of Foreign-born and Educated Scientists in the United States.

التي أعدت المؤسسة القومية للعلوم بجامعة بنسلفانيا سنة ١٩٦٨ .

(٢٦) جرت عادة أفراد كثيرين على استخدام قيم رأس المال البشرى لتقريب مكاسب الولايات المتحدة ، مصحوبة بتعليم الطلبة الأجانب ، مدخلين في اعتبارهم عدم العودة . أنظر :

Grubel, H. Y., « The Cost of : U. S. College Exchange Programmes, » The Journal of human Resources, i, No. 2. Fall 1966, 81 — 98., De Vine, Bruce F., « The United States Student Exchange Programme : Reverse Foreign Aid ?, » Claremont, California: Pomona College, Department of Economics, 1969, mimeographed ; Levich, Richard, An Analysis of Expected Loss from Foreign Student non-Return, » Chicago : University of Chicago, Department of Economics, 1969, mimeographed.

Dorai, Gopal, « Economics of the International Flow (٢٧) of Students : a Cost-benefit Analysis, Unpublished Ph. D. dissertation, Department of Economics, Wayne State University, 1968. —
ولإنصافاً لدوراي ، يجب أن أشير إلى أن هدفه الأساسي في حساب القيم الحالية كان اختيار القرار السرى الخاص بالهجرة ، وكان تقديره لخسارة الهند الإجمالية تقديراً ثانوياً .

Blaug, M., Iayard, P. R. Y., and Woodhall. M., The (٢٨) Causes of Educated Unemployment : The Indian Case, London : Allen Lane, The Penguin Press, 1969, ch, 6.

(٢٩) يؤكد هذه النقطة النجاح المشكوك فيه لتجميع القرى البشرية والهندية ، فقد استعبد أشخاص إلى الهند ، ووضعوا في المجموعة لحين البحث عن عمل لهم ، ولكن مدة الانتظار كانت أطول من المتوقع ؛ فإذا كان اختيار الوطنيين الموظفين في الوطن قد بوشرت في الخارج ، فإن التجربة تبين أن الفائزين بالاختيار يجب أن تكون لديهم فرص خاصة يقدمونها ؛ ويجب أن يكون لهم سلطة الارتباط على الفور ، فالوعدو الغامضة لا تاتي قبولا حسناً .